الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف– المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة في نيجيريا

إعداد الطالب : عبد العزيز طهراوي

تاريخ المناقشة : 2018/06/19

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

– محمد شاعة	جامعة المسيلة	رئيسا
– محمد الطاهر عديلة	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
– لبنى بهولي	جامعة المسيلة	عضواً مناقشاً

2018/ 2017

1439/ 1438

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف– المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة في نيجيريا

إعداد الطالب :
عبد العزيز طهراوي

تحت اشراف الأستاذ :
محمد الطاهر عديلة

2018/ 2017

1439/1438

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمداً كثيراُ طيبا مباركاً فيه ، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ، ثم الشكر الى الأستاذ الفاضل

الدكتور عديلة محمد الطاهر على قبوله الاشراف على مذكرتي ،

ولكل ما قدمه من دعم ومساندة ونصائح وتوجيهات .

والشكر موصول كذلك الى كل من ساندني ولو بكلمة لإنجاز هذا العمل المتواضع ، ولأكمل دراستي رغم كل عوائق الحياة ، كما لا أنسى كل الأساتذة

الذين درسوني في كل الأطوار .

إهداء

الى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وجعلهما تاجاً فوق رؤوسنا

الى اخوتي كل باسمه ، الى زهرة العائلة أختي الوحيدة سلسبيل

الى زوجتي و أولادي : مهاب ، أنس ، معتز

الى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة

الى كل من ساندني وأمد يد العون لي ، ولم يسعفني الحظ بذكره .

أهدي هذا العمل المتواضع

عبد العزيز

خطـــــة البحث

***المقدمة**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.

المبحث الأول: ضبط مفاهيم التعددية الإثنية، النزاع الإثني، واستقرار الدولة.

المطلب الأول : مفهوم التعددية الإثنية

المطلب الثاني: مفهوم النزاع الإثني.

المطلب الثالث: مفهوم استقرار الدولة.

المبحث الثاني: استراتيجيات ادارة التعددية الاثنية .

المطلب الأول: الاستراتيجية التساومية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية القسرية.

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة.

المطلب الأول: المقاربة التعددية المجتمعية .

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو- واقعية.

المطلب الثالث : المقاربة البنائية.

الفصل الثاني: واقع التعددية الإثنية في نيجيريا.

المبحث الأول : التركيبة المجتمعية- الإثنية لدولة نيجيريا.

المطلب الأول : معالم الانقسام المجتمعي- الإثني في نيجيريا.

المطلب الثاني : دور العامل التاريخي في تعميق الانقسام الإثني في نيجيريا.

المطلب الثالث: تحول التعددية الإثنية إلى مشكلة "نزاع إثني" في نيجيريا.

المبحث الثاني: العوامل المفاقمة لمشكلة التعددية الإثنية في نيجيريا.

المطلب الأول : العوامل السياسية.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية.

المطلب الثالث : العوامل الاجتماعية.

الفصل الثالث: تداعيات مشكلة التعددية الإثنية على وحدة واستقرار الدولة في نيجيريا وسبل تجاوزها.

المبحث الأول : الآثار السلبية لمشكلة التعددية الإثنية على استقرار الدولة والمجتمع في نيجيريا.

المطلب الأول : على المستوى السياسي والأمني.

المطلب الثاني: على المستوى الاجتماعي والاقتصادي .

المبحث الثاني: النماذج والآليات الممكنة لتجاوز الانقسام الإثني.

المطلب الأول: نماذج لإدارة التعددية الإثنية في نيجيريا.

المطلب الثاني: آليات الدولة النيجيرية للحد من الانقسام الإثني.

*الخاتمة

مقدمة

المقدمة:

تزايد الاهتمام بظاهرة التعددية الإثنية من طرف الباحثين المتخصصين وصناع القرار في الدول والحكومات على حد سواء ، نظراً لأهميتها كظاهرة اجتماعية تمس حياة الأفراد والمجتمعات في مقام أول، وفي المقام الثاني دورها وتأثيرها الكبير والمباشر على استقرار الدول واستتباب الأمن فيها، خاصة إذا ما علمنا أن فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة قد عرفت تحولا جذريا في طبيعة النزاعات الدولية، من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول نفسها، ولقد كانت محركات ومحددات هذه النزاعات إثنية بامتياز، ونظراً للعنف الكبير الذي يصاحب النزاعات ، أصبحت التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول رهينة تجاذبات المجموعات الإثنية داخل الدولة ، مما يخلق مشاكل قد تهدد استقرار الدولة ووجودها في حد ذاته .

وتعد دول إفريقيا في هذا الصدد مجالا خصبا لدراسة التأثيرات المحتملة لظاهرة التعددية الإثنية على استقرار الدولة وديمومتها ، نظراً لما تتميز به هذه القارة من فسيفساء اجتماعية ، تزخر بالكثير من التنوع الإثني داخل الدول ، أو يشمل العديد من الدول ، لأن الحدود التي رسمت كانت تعبيراً عن تقسيمات جيوسياسية لم تراعي الانتماءات الإثنية .

وتعتبر نيجيريا ، بتركيبتها السكانية والمجتمعية التي تضم أكثر من 180 مليون نسمة موزعة على أكثر من 250 مجموعة إثنية مقسمة وفق أقاليم جغرافية مختلفة ، حالة إمبريقية مثالية ، لدراسة دولة تعاني مشاكل متعلقة بتركيبتها الاجتماعية المتميزة بالتعدد الإثني ، تهدد الاستقرار والتماسك جراء العديد من النزاعات الإثنية الداخلية التي شهدتها (مثل الحرب الأهلية الطاحنة "البيافرا" التي دامت قرابة الثلاث سنوات)، والتي هددت في نهاية المطاف بقاء الدولة ذاتها.

ورغم أن نيجيريا والتي توصف بأنها عملاق افريقيا*وبأنها دولة غنية بمواردها الطبيعية ، إلا أنها تعتبر من أفقر الدول في العالم ، حيث لا يتعدى دخل الفرد فيها 2 دولار يومياً ، هذا ما يجعل نيجيريا دولة المتناقضات الكبرى ، كما أن التعددية الاثنية كان لها دور بارز في تدهور الحالة الأمنية لنيجيريا نظراً للنزاعات الإثنية التي شهدتها منذ استقلالها ، والتي هددت وجود وبقاء الدولة واستقرارها .

* حيث استطاع الاقتصاد النيجيري أن يتجاوز اقتصاد جنوب افريقيا وأن يحتل المرتبة الأولى افريقيا ومرتبة متقدمة عالميا.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في محاولة دراسة وإبراز التأثير الذي تلعبه التعددية الإثنية في استقرار الدول وتماسكها، من خلال التركيز على الجوانب السلبية التي تثيرها ظاهرة التعددية الإثنية، وذلك نظرا لتزايد النزاعات ذات الطابع الإثني وتداعياتها المباشرة ، سواءَ على مستوى استقرار الدولة وبقائها وحتى تنميتها وازدهارها وتقدمها ، أو على مستوى الفرد والمجتمع من حيث قضايا الولاء والانتماء (الجماعة الإثنية مقابل الدولة الوطنية).

أسباب اختيار الموضوع :

تتعدد أسباب اختيار الموضوع بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1- الأسباب الموضوعية :

- تعد التعددية الإثنية ظاهرة مهمة في مجال العلاقات الدولية، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا باستقرار الدول وتماسكها الداخلي.
- جدة الموضوع سواء من الناحية العملية أو من الناحية الأكاديمية والنظرية.

2-الأسباب الذاتية :

- الرغبة في دراسة التعددية الإثنية وتسليط الضوء على الجانب النظري الذي تناولها .
- الرغبة في دراسة وتحليل الحالة النيجيرية، والتي تعتبر حالة نموذجية لتأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة .

الإشكالية:

منذ استقلال نيجيريا عن بريطانيا عام 1960 برز جليا الاختلاف بين مكونات التركيبة البشرية والمجتمعية فيها، ومما زاد من تعميق هذا الاختلاف هو نشوب نزاعات إثنية فيها، الأمر الذي شكل تحديا كبيرا أمام دولة نيجيريا في كيفية التعامل مع هذه النزاعات، بغية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة. وعليه فإن السؤال المركزي الذي يمكن طرحه هنا هو:

إلى أي مدى أثرت التعددية الإثنية على استقرار الدولة في نيجيريا؟ وكيف تعاملت هذه الأخيرة معها؟

يتفرع عن هذا السؤال المركزي عدة تساؤلات فرعية، وهي :

- ما المقصود بالإثنية وبالتعددية الإثنية ، النزاع الإثني واستقرار الدولة؟
- ما خصوصيات التعددية الإثنية في نيجيريا؟
- ما التأثير الذي أفرزته التعددية الإثنية في نيجيريا؟
- ما الحلول التي اتخذتها دولة نيجيريا للحفاظ على استقرارها وتماسكها الداخلي؟

الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة التي طرحناها في الإشكالية وضعنا الفرضيتين التاليتين:

- تؤدي التعددية الإثنية في نيجيريا إلى حالة من الانقسام المجتمعي– الإثني الذي يؤدي بدوره إلى إمكانية قيام نزاعات داخلية تهدد وحدة الدولة وبقائها.
- قامت نيجيريا بإصلاحات سياسية وأطلقت مشاريع وبرامج تنموية لجميع النيجيريين لتدعيم وحدة الدولة واستقرارها.

تحديد مجال الدراسة :

- **التحديد الزمني:** منذ استقلال نيجيريا عام 1960 إلى غاية 2017.
- **التحديد المكاني:** دولة نيجيريا التي تقع في إفريقيا.

مناهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي :** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي ، لتتبع السياق التاريخي للتعددية الإثنية في نيجيريا ، عبر فترات مختلفة من تاريخها .
- **منهج دراسة الحالة :** اعتمدنا على منهج دراسة الحالة ، بالنظر الى أن الموضوع يتعلق بدراسة الحالة النيجيرية ، ورصد العلاقة بين الظاهرة المدروسة والحالة النيجيرية .
- **المنهج الوصفي التحليلي :** تم الاعتماد على هذا المنهج ، لتحليل الآثار التي تركتها ظاهرة التعددية الإثنية على نيجيريا ، وتحديد أسبابها والحلول الممكنة لها .

أدبيات الدراسة:

تناولت الكثير من الدراسات ظاهرة التعددية الإثنية ، وطرق ادارتها والمشاكل المصاحبة لها ، كما أن نيجيريا كحالة لهذه الظاهرة كانت محل اهتمام العديد من الباحثين ، وفيما يلي بعض الدراسات التي تناولت التعددية الإثنية والحالة النيجيرية.

1- كتاب **نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية –الاقتصادية** ، للمؤلف هاشم نعمة فياض ، حيث يتناول الكتاب بالدراسة المكونات الاجتماعية–الاقتصادية لنيجيريا ، للتعرف الى سماتها واتجاهاتها والتحولات التي شهدتها ، والعوامل التي ساهمت في هذه التحولات ، وعلاقة ذلك ببناء الدولة ، واشكالية التنمية الاجتماعية–الاقتصادية.

2- كذلك **كتاب التعددية الإثنية (إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية)** ، لمؤلفه محمد عاشور مهدي ، حيث يتناول الكتاب التعددية الإثنية من خلال تعريفها ، وتحديد أنماط تصنيفها واتجاهات تحليلها ، ليدرس أنواع المطالب الإثنية ومبرراتها ، ثم يتطرق بعد ذلك الى إدارة التعددية الإثنية ، من خلال الاستراتيجيات ، السياسات والمؤسسات المنوطة بذلك.

3- كتاب **دولة نيجيريا** لمؤلفه باكر حسين قدرماري ، والذي يتناول بالدراسة حالة الإسلام والمسلمين داخل نيجيريا ، ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي ، وعلاقة المسلمين بغيرهم من سكان نيجيريا .

بالإضافة الى العديد من المقالات والرسائل الجامعية ، التي تدرس ظاهرة التعددية الإثنية .

صعوبات الدراسة:

اعترت الباحث العديد من الصعوبات في تناوله للظاهرة المدروسة أهمها:

- ندرة المراجع التي تناولت الموضوع باللغة العربية .
- صعوبة الحصول على المراجع الأجنبية .

تقسيم الدراسة:

لدراسة الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وضعنا خطة مكونة من ثلاثة فصول ، حيث في الفصل الأول والمعنون بـــ: الإطار المفاهيمي والنظري والمقسم إلى ثلاثة مباحث ، سيعالج المبحث الأول المصطلحات المتعلقة بالموضوع وتعريفها والإلمام بمفاهيمها ، ليدرس المبحث الثاني استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ، لنعرج في المبحث الثالث على أهم المقاربات النظرية التي تناولت ظاهرة التعددية الإثنية وتأثيرها على استقرار الدولة.

أما الفصل الثاني فسيدرس واقع التعددية الإثنية في نيجيريا ، حيث سيتطرق المبحث الأول إلى التركيبة المجتمعية- الإثنية لدولة نيجيريا ، أما المبحث الثاني فيتناول العوامل المفاقمة لمشكلة التعددية الإثنية في نيجيريا .

أما الفصل الثالث فسيدرس تداعيات مشكلة التعددية الإثنية على وحدة واستقرار الدولة في نيجيريا وسبل تجاوزها ، حيث سيتناول المبحث الأول الآثار السلبية لمشكلة التعددية الإثنية على استقرار الدولة والمجتمع في نيجيريا ، ليتطرق المبحث الثاني الى النماذج والآليات الممكنة لتجاوز الانقسام الإثني ، لتخلص الدراسة الى جملة من الاستنتاجات العامة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: ضبط مفاهيم التعددية الإثنية، النزاع الإثني، واستقرار الدولة.

المطلب الأول : مفهوم التعددية الإثنية

المطلب الثاني: مفهوم النزاع الإثني.

المطلب الثالث: مفهوم استقرار الدولة.

المبحث الثاني: استراتيجيات ادارة التعددية الاثنية .

المطلب الأول: الاستراتيجية التساومية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية القسرية.

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة.

المطلب الأول: المقاربة التعددية المجتمعية .

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو- واقعية.

المطلب الثالث : المقاربة البنائية.

تمهيد

تتطلب دراسة أي ظاهرة ؛ خاصة تلك الظواهر المستجدة والمركبة ، والتي تتداخل مع ظواهر أخرى ، ضبط وتحديد للمفاهيم والمصطلحات ، من أجل معرفة المعنى الحقيقي لها سواءً اللغوي أو الاصطلاحي ، هذا ما سيتطرق اليه هذا الفصل من خلال ضبط مفاهيم التعددية الإثنية ، النزاع الإثني واستقرار الدولة .

ومع اكتساب التعددية الإثنية أهمية على المستوى العلمي الأكاديمي ، لابد من استعراض مختلف المقاربات النظرية التي تتناول ظاهرة التعددية الإثنية ، خاصة مع التحديات الكبرى التي باتت تطرحها على استقرار الدولة ، مع بروز النزاعات المرتبطة بها .

المبحث الأول: ضبط مفاهيم التعددية الإثنية، النزاع الإثني، واستقرار الدولة.

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات تحتاج الى ضبط وتحديد ، لكي تستخدم في نطاقاتها ، لذلك نرى الكثير من الباحثين يجتهدون في اعطاء تعريفات ، كفيلة بتقريب معاني المصطلحات ، ومن بين المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج الى ضبط وتحديد : التعددية الإثنية ، النزاع الإثني ، استقرار الدولة .

المطلب الأول : مفهوم التعددية الإثنية

يعتبر مفهوم التعددية الإثنية من المفاهيم التي تحتاج الى ضبط وتحديد ، نظراً لطبيعته المركبة ولحداثة المصطلح عند الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع ، اضافة الى تداخله مع الكثير من المصطلحات الأخرى .

الفرع الأول : مفهوم التعددية

أ- **لغة :** يعود مصطلح التعددية الى الفعل (عَدَّ) والذي يعني حسب وأحصى ، وتعددت أي صارت كثيرة العدد ، وهي تعني عدم التفرد. [1]

والمعنى اللغوي يوحي بعدم التفرد ، فالعد هو إحصاء الشيء قل أو كثر ، كما أن التعددية كذلك في الانجليزية Pluralism تعني عدم الأحادية والتفرد . [2]

ب-**اصطلاحا :** هناك تعريفات كثيرة تناولت مفهوم التعددية سواء عن طريق التعريف اللغوي أو الاصطلاحي وهناك عدة تعريفات اجتماعية وسياسية منها أنها : (حالة فرعية من التباين الاجتماعي ، وهي تعدد أو تنوع إرثي لا دخل ولا اختيار فيه للفرد ، ومع ذلك قد تترتب على آثار نفسية ،اجتماعية ،اقتصادية ،سياسية ملحوظة). [3]

---

[1] **مجمع اللغة العربية**، المعجم الوسيط ،القاهرة،شركة الأوفست الشرقية ،جـ2،ط 3، 1985.ص 608.

[2] **C.t.Oninons(ed)** The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press,Oxford,1956,P1528.

[3] **عبد العزيز راغب شاهين** ، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل ،(القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2011)، ص78.

وتعرفها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية على أنها كل كيان في الوجود يتكون من أجزاء مستقلة ولكل جزء جوهره المتميز والخاص ، والتعددية هي أساس وجوهر الدولة القومية الحديثة **Modern Nation –State** التي بها أبنية اجتماعية واقتصادية معقدة **Socio – Economic Structures** ومواقف وسط حقيقية بين الجماعات ، وتهدف التعددية الى خلق التوازن والاستقرار .[1]

ومصطلح التعددية(**Pluralism)** أدخل في الدراسات الاثنية والسياسية لأول مرة عقب الحرب العالمية الثانية من قبل الاقتصادي "**فريدريك جيمس فيرنيفال**" **(Frederick James Furnivall)** وقد استوحى ذلك من واقع دراسته عن بلدان جنوب شرق آسيا .[2]

الفرع الثاني : مفهوم الإثنية

أ – **لغة :** لفظ الإثنية **(Ethnicity)** مشتق من الكلمة اليونانية **(Ethnos)** ، والتي تشير الى الشعوب التي لم تتبنى نظام دولة المدينة .[3]

ب – من الناحية الاصطلاحية ؛ ظهر المصطلح في المعجم العلمي عام 1896 عند "**فاشي دو لابوج**" **(vacher de pouge)** مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية،**(les selections sociales)** .

و يعتبر "**جورج مونتوندون** " **(George montandon)**هو أول من استعمل مصطلح الاثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية و ميز بينها و بين القومية ، فيما عمل "**ليود واغنير** " **(Lioyd wagner)**على تطوير المصطلح سنة 1941.[4]

---

[1] **اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي**،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-انجليزي)، (لبنان ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ،2011)، ص 109.

[2] **عبد العزيز راغب شاهين** ، مرجع سابق، ص78.

[3] **سمية بلعيد** ، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها ،جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، (مذكرة ماجستير)في العلوم السياسية غير منشورة ، جامعة منتوري – قسنطينة –، كلية الحقوق العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010، ص 14 .

[4] **Cluicdio Moffu**,« Ethnicité en Afrique : l'implosion de la question nationale après la décolonisation», p 2 sur www.politique Africaine . com / numéros / pdf /066101. Pdf

ولفظ الإثنية كحالة يعتبر من الألفاظ المستحدثة نسبيا، استخدم هذا المصطلح الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع ، و يتعلق هذا المفهوم بظواهر اجتماعية وسياسية معاصرة لدراسة المشاكل التّي تعاني منها الدولة في ظلّ التعدد والنزاع الإثنوهوياتي، وقد تتخطى حدود الدولة لتصبح مسائل يهتم بها المجتمع الدولي، كالمشكلة الكردية والأرمينية، والكشميرية...، ويشير العديد من المفكرين على أنّ مفهوم الإثنية يقصد به مجموعة من الأفراد الذّين يقيمون في حيز جغرافي معين و يشتركون في عدة خصائص مثل: اللّغة ، العادات ، الدين والعرق....، هذا ما يتفق معه المفكر اللبناني "**برهان غليون**" في حديثه عن الهوية الإثنية : حيث يعرفها على أنها : «جماعة من السكان الفرعية أو صغيرة نسبيا تعيش في مجتمع أكبر، و أنّ هذه الجماعة تربط بين أفرادها، أو توحد بينهم روابط العرق كالثقافة والدين واللّغة...»[1]

في حين يرى "**جون ستاك**" **(John Stack)** على أنّ الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذّين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، القرابة، الدين، اللّغة، العادات، الإقليم...، لكّنه يعتبر أنّ الإثنية في الكثير من دول العالم برزت نتيجة تصاعد المدّ الإثني القومي في فترة التسعينات إثرّ تفكك الاتحاد السوفياتي بسبب الحروب الانفصالية.

أمّا "**أنطوني سميث**" **(Antony Smith)** فيعتبر أنّ الإثنية هي المعبر الأساسي عن الهوية، حيث تستند إلى ستة عناصر رئيسية وهي : الاسم، التاريخ، الثقافة، الإقليم، التضامن بين الأفراد.[2]

جـ – يتداخل مفهوم الإثنية في كثير من الأحيان مع عدة مفاهيم مثل العرق ، القومية ، الأقلية ، الهوية ...وخاصة في الكتب والمراجع المترجمة من لغات أجنبية ، فرغم أن هناك تشابه يصل الى حد التداخل إلا أن هناك فروق بينها .

فالفرق بين الإثنية و**العرقية** هو أن العرقية أحد أدوات وغايات الإثنية في تفاعلها مع الكيان السياسي الخاضعة له ، ولقد برز التمايز جليا بعد تطور علم الوراثة والبحوث الإثنوغرافية ، ليصبح

[1] **John Stack and Louis Heberon**, The Ethnic Entanglement and intervention in world politics. Praeger : green Wood, 1999, pp15-1

[2] **محمد مهدي عاشور**، التعددية الإثنية : إدارة الصرا عات واستراتيجيات التسوية (الأردن،عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2002)،ص 36 .

العرق مصطلح ذا دلالة بيولوجية [1]، كما أن الاثنية تختلف عن **الأقلية** فهي أشمل ، ويمكن أن تكون كل أقلية إثنية ولا يمكن أن تكون كل إثنية أقلية ، فهي لا ترتبط بالمعيار العددي ، ويمكن أن تكون الإثنية **قومية** إذا سعت الى اقامة كيـــــان سياسي مستقــل ، ولكن القومية حركـــة سياسية تهدف إلى قيـــــــام كيان سياسي يشمـــل كـــل أبناء الأمة ، كذلك تشترك **القبلية** مع الإثنية في أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين ويتميزون بخصائص معينة كالقرابة ، العصبية ، الثقافة ، التضامن ... ، ولكنها تختلف عنها من حيث أن الإثنية أشمل من القبلية فقد تضم عدة قبائل ، كذلك من ناحية المدلول فالقبلية مصطلح ذا مدلول سياسي عكس الإثنية التي تحمل مدلول ذا بعد اجتماعي وثقافي أكثر.[2]

كذلك يعتبر الكثير من الباحثين أن الإثنية هي **الهوية** من حيث المفهوم ، لأن كلاهما تعبر عن السمات التي تميز جماعة عن أخرى ، إلا أنهما يختلفان من حيث طبيعة المفهوم فالهوية مصطلح يطلق للتعبير عن ماهية الشيء ، أما الإثنية فهي مجموعة من الأفراد وكذلك يختلفان من حيث الإطار الزمني للنشأة . [3]

والتعددية الإثنية هي سمة الكثير من الدول والمجتمعات ، وهي تنوع اجتماعي يزيد من ثراء الدولة الثقافي ويساهم في ازدهارها السياسي والاقتصادي ، إذا اندمج أفراد الجماعات الإثنية وتعايشوا ، وقد ينعكس سلباً على صعيد بناء الدولة ، ذلك أن التعددية الإثنية داخل المجتمع ، لا بد وأن تثير مشكلة الخصوصية إزاء الجماعات الإثنية الأخرى ، فيؤدي الى حدوث التناقض ، وهو ما قد يهدد استقرار الدولة ووجودها .

---

[1] **عبدالسلام إبراهيم البغدادي**، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقيات في إفريقيا.(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1993)، ص 180.

[2] **محمد مهدي عاشور**، مرجع سابق، ص ص38– 40.

[3] **محمد مهدي عاشور**، المرجع نفسه، ص35.

المطلب الثاني : مفهوم النزاع الإثني

يعتبر مفهوم النزاع الإثني ؛ من المفاهيم التي تحتاج الى ضبط وتحديد لإختلاف الباحثين في تعريفه ، ولتداخله مع الكثير من المفاهيم الأخرى مثل ، الصراع ، الحرب ...الخ .

الفرع الأول : تعريف النزاع الإثني

لا يوجد تعريف محدد للنزاع فهو يختلف من مفكر إلى آخر، و يعود ذلك لإختلاف الظواهر المدروسة، فالنزاع لّغة يعني الاختلاف و التناقض و عدم التوافق، يقابله في اللّغة الانجليزية **(Conflict)** وفي اللّغة الفرنسية **(Conflit)** ، أمّا اصطلاحا فيقصد به الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحها حول موضوع أو مسألـــة معينة ، حيث يعرفه " **ناصيف يوسف حتّى** " على أنّه : « تصاعد بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر ممّا يدفع بالأطراف المعينة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره ».[1]

بينما يعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في "**هايدلبرغ**" على أنّه : « ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف الموقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، و هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها »[2]

أما "**ميشال براون**" **(Michel Brown)** فيعرف النزاع الإثني على أنه « تناحر بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل إقتصادية ، سياسية ، إجتماعية و إقليمية أو ببساطة النزاع الاثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطق الاثنية».[3]

من خلال التعاريف السابقة ينتج النزاع نتيجة لوجود مصالح و مواقف مختلفة تحرك الأطراف المتنازعة قد يكون سبب الاختلاف في الأهداف أو التصورات أو المصالح أو التطلعات.

---

[1] **ناصيف يوسف حتى**، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت لبنان : دار الكتاب العربي، 1985)، ص 293

[2] **خالد المعيني**، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، (سوريا ، دمشق : دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)،ص ص 59-60.

[3] **Christian geiser** ,« Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés»,19.11.1998, p7sur:www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdF تاريخ الزيارة :2018/03/25

الفرع الثاني : المفاهيم المتداخلة مع النزاع

يتداخل النزاع مع مجموعة من المفاهيم المختلفة ، لذلك نجد الكثير من الكتابات تركز على محاولة إيجاد مفهوم واضح و محدد له ، من خلال إيجاد أهمّ نقاط الاختلاف بينه و بين المفاهيم الأخرى ، وأهمها ما يلي:

أ – **النزاع و التوتر : (Conflict and Tension)** التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة من الطرف الآخر، لا يؤدي إلى اللجوء لاستعمال القوة، لكن يحاول فيه كل طرف عدم و صول الطرف الآخر إلى تحقيق أهدافه و مصالحه ، مثل التوتر الذي حصل سنة 2001 في العلاقات الأمريكية الصينية إثر تصادم مقاتلة صينية بطائرة تجسس أمريكية في الأجواء الصينية ، و التوتّر الحاصل بين إسرائيل والحدود اللبنانية الجنوبية بسبب وجود المقاومة اللبنانية حزب الله.[1]

ب – النزاع و الصراع :(Conflict and Struggle) الصراع هو ظاهرة حركية ومعقدة تتميز بتعدد المصادر ، تنتج عن زيادة التناقضات والأطراف المتنازعة، وعادة ما يتعلق الصراع بمسائل الهوية والقومية مثل الصراع العربي الإسرائيلي أو الصراع الحضاري بين الشرق والغرب ، عكس النزاع الذي يتعلق بقضايا عالقة مثل النزاع الحدودي أو الإثني ، وقد يصبح النزاع صراع إذا طالت مدته الزمنية. [2]

جـــ – **النزاع و الحرب :(Conflict and War)** تعرف الحرب على أنّها صدام مسلح بين طرفين بحيث يحاول كل طرف تحقيق أهدافه، و تعتبر الحرب آخر مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي. [3]

فالنزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات الإثنية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم قد يتحول الى توتر أو حرب أو صراع .

---

[1] **حسين قادري**، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (الجزائر ، باتنة: منشورات خير الجليس،2007)، ص 11.

[2] **أكوديبا نولي** ، الحكم والسياسة في افريقيا ترجمة مجموعة من الباحثين ، ط 1 ، (مصر،القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة ، 2000)،ص 415.

[3] **جيري مولر و جيمس هيباريمانا**، «الصراعات الإثنية،هل هي صراعات المستقبل ؟وكيف يمكن تجنبها ؟ »،مقال من الإنترنت ، http//www, altasamch ,net, /Article : assp=Id530 . تاريخ الزيارة :2018/03/26

المطلب الثالث : مفهوم استقرار الدولة

يوحي الاستقرار بالثبات ، ولكن مصطلح استقرار الدولة يحتاج الى ضبط لاشتماله على عدة نواحي منها السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية .

الفرع الأول : تعريف الاستقرار

كلمة استقرار في اللغة من الفعل استقر، يستقر، استقراراً، استقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره ، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة. قال تعلى ﴿**وَلَكُم فِي الأَرْضِ مُسْتَقَر وَمَتَاعٌ إِلَى حين**﴾سورة البقرة، الآية: 35. أي مسكن وقرار.

كما يعرف القاموس الفرنسي "**لاروس**" **(Larousse)** الاستقرار **(Stabilité)** بأنه صفة بقاء الحالة على ماهي عليه ، في حالة من التوازن والاستمرار **(Equilibre durable)**. [1]

كما يعرف قاموس "**كمبريدج** "**(Dictionary Cambridge)** الاستقرار**(Stability)** بأنه حالة لا يحتمل فيها التغيير أو تغيير شيء ما ، أي فترة من الاستقرار السياسي. [2]

أما الموسوعة البريطانية (**Encyclopedia Britanica**) فتعرفه بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات ، و بدون صراع داخلي .[3]

وقد اصطلح على الاستقرار في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي ، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار.[4]

---

[1] **Dictionnaire Larousse** ،Paris ،Larousse ،1982 ،p:389.

[2] http// dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/stability 2018/03/28 : تاريخ الزيارة

[3] **BENTON HELEN**, ENCYCLOPEDIA BRITANICA, LONDON,1999, P727.

[4] **رائد نايف حاج سليمان** ، «الاستقرار السياسي ومؤشراته»، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، 2009/3/21.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391 تاريخ الزيارة : 2018/03/28

من التعاريف السابقة للاستقرار يتضح أنه حالة من الثبات والاستمرارية ، يتطلب لبقائها وجود عوامل ومؤشرات ، فاستقرار الدولة هو استقرار في جميع النواحي وعلى جميع الاصعدة المتعلقة بالدولة ؛ السياسية والأمنية ، الاقتصادية والاجتماعية .

الفرع الثاني : عوامل استقرار الدولة

للوصول الى استقرار الدولة لا بد من توافر عدة عوامل تساهم في ذلك منها: السياسية ، الأمنية ، الاقتصادية والاجتماعية .

أ- **العوامل السياسية والأمنية :** لا يرتكز استقرار الدولة على القوة العسكرية والأمنية والتي تعتبر ضرورية ، ولكنه كذلك يرتكز على جملة من التدابير السياسية والأمنية ، فالاستقرار لا يتحقق بالقتل والقمع بل هو حركة من التفاعل بن مكونات المجتمع والنظام السياسي ، لذلك تم دمج العوامل الأمنية بالسياسية لأن الأولى هي محصلة للأخيرة ، وهناك عدة ركائز للاستقرار السياسي والأمني منها [1]:

- قدرة النظام على الاستجابة لتحديات البيئة الداخلية.
- وجود مصالحة بين مشروع النظام ومصالح المجتمع.
- وجود مؤسسات مستقلة(القضاء).
- شرعية النظام السياسي الحاكم.
- قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتطبيق قوانينها.
- وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي.

ب-**العوامل الاقتصادية :** تشمل العوامل الاقتصادية لاستقرار الدولة عموماً في استطاعة الدولة على التوفيق بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية ، وذلك من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية سواء داخلية أو خارجية ، وتوزيع المنافع من سلع وخدمات وفرص بين الأفراد والجماعات في المجتمع بصفة عادلة.

[1] **أسامة الغزالي حرب** ، العنف و السياسة في الوطن العربي ، (الأردن : عمان ، منتدى الفكر العربي، 1987)،ص ص 66-67 .

كما أن عوامل استقرار الدولة الاقتصادية تعني كذلك نجاح السياسات الاقتصادية للدولة و مكافحة الأعمال التعسفية والفساد ، ومراقبة المؤسسات الاقتصادية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين من أجل تحسين الأداء ، فكلما كانت الدولة مستجيبة لاحتياجات الناس كانت أكثر استقراراً.[1]

جـــ- العوامل الاجتماعية : من بين التعريفات التي يعطيها علماء الاجتماع للاستقرار الاجتماعي أنه حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع ، وتجعله قادراً على تحقيق طموحاته و أهدافه نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها نتيجة التوازن الاجتماعي بين مختلف القوى في الدولة (الأحزاب ، الحركات السياسية ، الحركات الاجتماعية ، المجموعات الدينية ...)

كذلك وجود تجانس فكري وثقافي وإيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد ، وهذا ما يفسح المجال للحوار .[2]

كما أن مقدرة النظام السياسي على أن يعكس القيم الثقافية و الاجتماعية الرئيسية للمجتمع ومصالح و أهداف الجماعات و الطبقات المؤثرة في المجتمع ، و قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء المجتمع ، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار هذا ما يساهم وبشكل كبير في استقرار الدولة .

---

[1] **ثامر كامل محمد الخزرجي**، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (الأردن :عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004) ،ص 184.

[2] **مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلق**، الإيديولوجيا والسياسة، (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993)، ص 75.

المبحث الثاني: استراتيجيات ادارة التعددية الاثنية

يقصد باستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، الآليات التي تتبعها النظم في التعامل مع الجماعات الاثنية ومطالبها ، وتختلف من دولة لأخرى بحسب ظروف الدولة ونظامها السياسي وطبيعة الجماعات الاثنية وحجم الصراعات الداخلية ، وما تمتلكه الدولة من عناصر القوة لمواجهة هذه الظاهرة وما يترتب عليها من تفكك المجتمع وتهديد استقرارها وتنقسم الى تساومية و قسرية .

المطلب الأول: الاستراتيجية التساومية

تسعى الدول التي تحتوي تركيبتها المجتمعية على تعدد اثني عادة الى الاستراتيجية التساومية في خضم إدارتها لهذا التعدد وذلك في اطار سلمي ، وتنطوي هذه الاستراتيجية على مجموعة من الآليات منها :

الفرع الأول : الآلية الاستيعابية

تهدف هذه الآلية ضمن الاستراتيجية التساومية الى دمج واستيعاب الجماعات الاثنية الموجودة في اطار الهوية العامة ، والتي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع ، وذلك لإلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال عدة جوانب أو اطر منها : الثقافية ، المادية و المؤسسية .[1]

أ- **الاستيعاب الثقافي :** ويعني دمج أبناء الجماعات الاثنية المختلفة في اطار واحد من خلال نظام تعليمي موحد ومناهج وأساليب تربوية عامة ، مما ينتج جيلا من الأبناء على لغة وتقاليد واحدة ، اضافة الى الامكانات الاعلامية التي تمتلكها الأنظمة والتي يمكن أن تستخدمها لتأكيد سياسة الاستيعاب ، ودمج الجماعات الاثنية في ثقافة الدولة الموحدة.[2]

---

[1] **محمد مهدي عاشور**، مرجع سابق، ص 129.

[2] **عبد الرحمن حسن حمدي** ، التعددية وأزمة بناء الدولة الإسلامية في افريقيا ،(القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1996) ص 57 .

ب-الاستيعاب المادي: يهدف هذا النوع من الاستيعاب الى صهر الهويات الإثنية إما داخل هوية قائمة فعلا أو داخل هوية جديدة، ويحدث هذا عادة في الدول حديثة الاستقلال، من خلال خلق هوية وطنية جديدة .[1]

جـ- الاستيعاب المؤسسي : تعني هذه الآلية انشاء الدولة لمؤسسات اجتماعية وسياسية ، يشارك فيها الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية ، حيث يرفض أنصار هذه الآلية قيام مؤسسات اجتماعية على أسس إثنية .[2]

الفرع الثاني : آلية تقاسم السلطة

تقوم آلية تقاسم السلطة على صيغة حكم تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في الدولة ، بحيث يحظى كل طرف أو جماعة على نصيبها من المشاركة في الحكم ، مما يخفف من مخاوفها من خطر الاستبعاد ، فالتمادي في استبعاد الجماعات الإثنية غير المهيمنة يؤدي الى الصراع ، وتعتبر سويسرا مثالا جيداً يجسد هذه الآلية ، وهناك عدة أنماط لهذه الآلية منها[3] :

أ- **آلية اللامركزية السياسية(الفدرالية) :** تبنى هذه الآلية على مبدأ الحوار و التفاوض بين الهوية والوحدة ، حيث يحدث فصل تام بين الثقافة والسياسة ، وتقوم فيها كل مجموعة بإدارة شؤونها الثقافية دون التعدي على المجموعات الأخرى ، في إطار أقاليم تتشارك فيما بينها باعتبارها كيانات دستورية مكونة لإرادة الدولة .[4]

ب- الآلية التوافقية لاقتسام السلطة : وتسمى كذلك آلية الائتلاف الكبير ، ومعناها أن زعماء وقادة الجماعات المختلفة تتعاون في ائتلاف واسع وتحكم وفقا لقاعدة الإجماع وضمان الوحدة الوطنية .

---

[1] **عبد الرحمن حسن حمدي**، التعددية وأزمة بناء الدولة الإسلامية في افريقيا ، مرجع سابق، ص58 .

[2] **محمد مهدي عاشور**، مرجع سابق، ص130.

[3] **عبد الرحمن حسن حمدي** ، قضايا في النظم السياسية الإفريقية ،(القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1998) ،ص ص 82 -83.

[4] **محمد مهدي عاشور**، مرجع سابق، صص 133-134.

وهناك أيضا آلية أخرى ضمن الآلية التوافقية وهي آلية التمثيل النسبي ، وتقوم على نظام يضمن التمثيل النسبي للجماعات في مختلف السلطات وفق نظام الحصص .[1]

جـــ- الآلية التكاملية لتقاسم السلطة : وتنطلق هذه الآلية من فكرة ايجاد نظم انتخابية تشجع على الاعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الإثنيات وتعزز الحوار ، للتوصل الى حلول وفق هندسة مؤسساتية عامة للدولة.[2]

المطلب الثاني: الاستراتيجية القسرية

تنطلق هذه الاستراتيجية من افتراض النموذج الصراعي للمجتمعات الاثنية ، وهي تقوم على وجود جماعة مهيمنة على باقي الجماعات ، وغياب أي قيم أو مؤسسات مشتركة بينها ، لذلك قد تلجأ الدول خاصة الشمولية منها-نظراً لعجزها على تلبية مطالب الإثنيات- الى هذه الإستراتيجية وهي طريقة من طرق ادارة المجتمعات التعددية من خلال مجموعة من السياسات والآليات المختلفة منها :

الفرع الأول : آلية هيمنة الدولة

يعتبر استخدام التحكم والهيمنة من قبل الدولة و النظام الحاكم ، أحد أكثر الإستراتيجيات شيوعاً لإدارة التعددية الإثنية سواء في تاريخ العالم أو في افريقيا ، حيث يرى "**تشيستر كروكر**" أن هيمنة الدولة تعني «بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ ، وفي نفس الوقت إقامة ما يضمن حماية الأقليات »، وهي سياسة لا تمارسها النظم فحسب بل تمارسها أيضا النظم الديمقراطية الليبرالية .[3]

---

[1] **حنان بن عبد الرزاق**، "الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية ،دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا من 1959"، (ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة)، جامعة بسكرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007 ، ص 46 .

[2] **Reilly, Benjamin**, Democracy engineering in divided societies: electoral for conflict management, (NewYork:Cambridge University press, 2nd edition: 2003), pp-9-10

[3] **محمود أو العينين** ، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، ط1، (ليبيا :غريان ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، 2008)،ص ص 88-89.

وتمارس الدولة هذه الإستراتيجية من خلال مجموعة من السياسات منها : [1]

أ- **سياسة الإخضاع :** حيث تستخدم الدولة اجراءات قسرية ضد الجماعات الإثنية ، وعدم القيام بأي تنازلات ومنع الجماعات من التعبير عن الاختلاف .

ب- **عزل الجماعات :** و ذلك في أطر سياسية متميزة منفصلة ، مثل ما حدث بالنسبة لإثنية **ليونيتا** في أنجولا.

جـ- **سياسة الاجتناب (Avoidance):** من خلال تطويق واحتواء الجماعات الإثنية وتحركاتها ، عن طريق ابعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات .

الفرع الثاني : آلية التطهير الإثني

وظف هذا المصطلح ليصف عمليات القتل الجماعي والإبادة والترحيل والفصل وكل أشكال العنف التي تستهدف تصفية مجموعات إثنية غير مرغوب فيها باستعمال العنف ، وهو أقسى وأقدم سياسات التعامل مع التعددية الإثنية ، ويعتبر البعض أنّ سياسات القوة والإقصاء والتطهير الإثني وكلّ الوسائل القمعية هي سياسات ناجحة لحل النزاع الإثني في ظل عالم يسوده الاختلاف والتباين الإثني. [2]

وهناك العديد من السياسات التي تدخل ضمن هذه الآلية منها :

أ- **الإبادة الجماعية :** هي عملية قتل منظمة لجماعة إثنية معينة ، وتعتبر أكثر السياسات عنفاً وتطرفاً وذلك من خلال التخلص من الجماعات الإثنية المغايرة واستئصالها ، ويبرز النموذج الرواندي بقوة هذه السياسة من خلال استعمالها كآلية من آليات ادارة التعددية ، حيث قامت جماعة **الهوتو** الحاكمة بسياسة ابادة منظمة لجماعة **التوتسي**. [3]

---

[1] **محمود أو العينين** ،مرجع سابق ، ص ص 90-91 .

[2] **Donald Horowitz**, Strructure and strategy in Ethnic Conflict, (USA, Washington: the world Bank, April 1998), pp3-5

[3] **محمد مهدي عاشور**، مرجع سابق، صص 139-140.

ب- **الاستبعاد والترحيل القسري :** تقوم هذه السياسة على أساس الاستبعاد والطرد الجبري للجماعات من موطنها الى موطن آخر لتعيش فيه سواء داخل البلاد أو خارجها ، مثل ما فعلته حكومات جنوب افريقيا العنصرية في مواجهة الجماعات الاثنية غير البيضاء من الأفارقة وحصرهم في مناطق معينة ، وكذلك سياسة اعادة التوطين التي اتبعتها نيجيريا.[1]

جـ- حق تقرير المصير(التقسيم) : و تأتي هذه السياسة عند استحالة التعايش وانعدام طرق وسبل الحل للنظام السياسي ، مما يجعله يستجيب لمطالب الجماعات بالانفصال من خلال حساب المكاسب المترتبة والخسائر ، ويعتبر حق تقرير المصير من أكثر السياسات شيوعاً وانتشاراً ، وهو يعني حق الجماعات في تقرير وصفها السياسي داخلياً وخارجياً ، ومتابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة. [2]

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة.

التعدد والتنوع هو سمة في البشر منذ الأزل ، قال تعالى﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**...﴾ سورة الحجرات الآية: 13.

كما أن التعددية الإثنية كانت ولا زالت احدى أهم القضايا على مستوى العلاقات الدولية ، ويرجع هذا الى كثرة المجتمعات ذات التركيبة المتعددة ، وكذلك الى ما تخلقه هذه التعددية من مشاكل للدولة وللعالم ، إدا ما تحولت الى نزاعات وحروب ، هذا ما جعل الكثير من الباحثين يهتمون بدراسة هذه الطاهرة وتأثيرها على استقرار الدولة ، مما جعل النظريات والمقاربات المهتمة بالتعددية كثيرة ومتنوعة ، وتعتبر المقاربة التعددية ، الإثنو-واقعية والبنائية من أهم المقاربات التي حاولت دراسة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: المقاربة التعددية المجتمعية(Approach CommunityPluralism)

تنطلق التعددية المجتمعية من أن البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية في افريقيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، يحوي في داخله مظاهر عدم الاستقرار والانشقاق ، والمجتمعات التعددية وفق

---

[1] **عبد الرحمن حسن حمدي** ، قضايا في النظم السياسية الإفريقية ، مرجع سابق، ص 84.

[2] **محمود ابو العنين** ، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية »،مجلة الدراسات الإفرقية، العدد الخاص ،1994 م ،ص199 .

هذه المقاربة تشبه قطع الموزايكا والتي تتكون من قطع صغيرة ذات ألوان وأحجام ونوعيات مختلفة ، يصعب وضعها بجوار بعضها .[1]

وتعود الجذور الفكرية لهذه المقاربة الى أعمال كل من" **فيرنفال**"(**Frederick James Furnivall**) في دراسته لجنوب شرق آسيا و"**كارلتون كون**" **(Carlton Coon)** في دراسته حول الشرق الأوسط ، حيث يعتبر "**فيرنفال**" أول من أشار الى مفهوم المجتمع التعددي في النصف الأول من القرن العشرين ، حيث يرى أنه مجتمع لا توجد به جماعات متكاملة ، لأنه لا يوجد لدى الأفراد أهداف عامة أو جماعية ، و أن الطبيعة التعددية للمجتمع ترتبط بعوامل مثل ارتباط الفرد بجماعته الإثنية ارتباطاً يفوق ارتباطه بالمجتمع ككل ، لهذا تعيش الجماعات الإثنية كبناءات اجتماعية منفصلة أو مستقلة ، ويؤكد "**فيرنفال**" من الناحية النظرية على وجود أربعة عناصر كمصادر للتعايش بين الجماعات وضمان استقرار الدولة ، وهي : الاعتراف بالإثنية ، سيادة القانون ، فكرة القومية والنظام الفيدرالي .[2]

كما يرى "**كارلتون كون**" أن المجتمعات التعددية تشبه القافلة المتحركة (الكارافان) ، ويصف أنصار هذه المقاربة أمثال "**سميث**" **(Smith)** و" **ليوكيوبر**" **(Leokuper)** و"**فان دن برج**" **(Van Den Berjhe)** ، بأن هذه المقاربة هي مقارب صراع **Conflict Approach** ، حيث يعتقد"**سميث**" أن التعددية تؤدي الى وجود خلافات عميقة بين افراد المجتمع والذي يعيش داخل نطاق سياسي واحد ، مما ينعكس على البناء الاجتماعي فيتضح فيه مظاهر عدم الاستقرار والانشقاق ، ويفرق" **سميث**" بين ثلاث مستويات للتعددية وهي : التعددية الثقافية ، الاجتماعية والبنائية ، ويرى "**سميث**" أن المستوى الثاني والثالث خاص بمجتمعات العالم الثالث ، والذي يبلغ فيه الشقاق بين الجماعات الاثنية مداه .[3]

ويرى أنصار هذه المقاربة أن المجتمعات التعددية لا تملك اثنية اجتماعية مستقرة ، طالما أنها تتكون من وحدات مستقلة ذات أبنية متوازية اكثر منها متفاعلة ، بعبارة أخرى أنها مجتمعات تم تجميعها بجوار بعضها البعض بحيث تحافظ كل واحدة على تكاملها الداخلي واستقلالها الذاتي ككيان ، كما التعددية الإثنية في نظرهم ما هي إلا حالة فرعية من التباين الاجتماعي ، وهي تنوع أو تعدد إرثي لا دخل ولا

---

[1] **عبد العزيز راغب شاهين**،مرجع سابق، ص 74.

[2] **عبد العزيز راغب شاهين**،مرجع سابق، ص75.

[3] نفس المرجع ، ص 76.

اختيار فيه للفرد ، ويصنفون المجتمعات التعددية من خلال مجموعة من المتغيرات عن طريقها تصنف الى مجموعة من التصنيفات منها : [1]

أ- **التصنيف الوصفي الهيكلي :** ويرتكز على تصنيف الجماعات الاثنية حسب المتغيرات المروثة بيولوجيا .

ب- التصنيف التحليلي : يرتكز عل متغيرات تحليلية مثل مكانة ونمط العلاقات بين الجماعات الاثنية داخل نفس المجتمع ، ففي المجتمعات التي تتعدد فيها الاثنيات قد يكون هناك نوع من التسلسل أو الهرمية في نمط العلاقة بين الجماعات ، مثل أن تتربع جماعة اثنية معينة على قمة الهرم الاجتماعي من حيث القوة أو الثروة أو الهيبة ثم تليها باقي الجماعات في تسلسل هرمي .

جـ- التصنيف الحركي : ويستند هذا التصنيف على متغيرات حركية مثل الأهداف التي ترمي اليها الحركات السياسية لكل جماعة أمنية في نفس المجتمع ، ونقطة البدء في هذا التصنيف هي عدم قبول الجماعات الإثنية لوضعها داخل المجتمع وتمردها .

كما يصنف أنصار المقاربة التعددية المجتمعية الجماعات الإثنية حسب تحركاتها داخل المجتمع الى عدة حركات أهمها :

1- **الحركات التعددية :** ويعتبر هذا النوع من أقوى الحركات ويهدف الى احتفاظ كل جماعة بخصوصيتها الإثنية مع المساواة في الحقوق السياسية والمدنية ، ورفض الذوبان والاندماج والانفصال في آن واحد.

2- **الحركات الاستعلائية :** تنمي بعض الجماعات بين أفرادها نزعة التفوق والاستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع ، وفي نفس الوقت تدرك هذه الجماعات أن مصالحها تملي عليها البقاء والتعايش في نفس المجتمع السياسي مع جماعات إثنية أخرى ، فتتبلور لديهم إيديولوجية تؤمن بالتعايش مع عدم المساواة ، فهي لا تريد الانفصال ولكنها تريد احتكار السلطة والحصول على أكبر نصيب من الحقوق ، وتعطي هذه الحركات الاستعلائية تبريرات لإيديولوجيتها على أسس دينية أو اقتصادية أو وطنية أو وجودية ، لذلك النزاع في هذه المجتمعات وارد جداً .

---

[1] نفس المرجع ، ص ص79-80.

3- **الحركات الانفصالية :** ترى بعض الجماعات الإثنية أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع لا يلبي طموحاتها ، مما يجعلها تسعى الى الانفصال و الاستقلال الذاتي ، هذا ما يحتم على الدولة مواجهتها بشتى الطرق ، وهو ما ينعكس سلباً على استقرارها ووحدة المجتمع ككل .[1]

وموجز القول مما سبق أن النظرية التعددية وضعت خصائص تميز البناء الاجتماعي للمجتمع التعددي ، ويعتبر أنصار هذه المقاربة أن ظاهرة الانقسام الاثني هي ظاهرة أصلية في البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية ، وهي سبب النزاع وعدم التكامل في الدولة .

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو- واقعية (Approache Ethno-Réalisme)

عقب نهاية الحرب الباردة وظهور الكثير من التغييرات في بنية النظام الدولي ، وفشل العديد من النظريات في تفسير ذلك خاصة مع بروز العديد من القضايا ذات أبعاد إثنية ، جاءت المقاربة الإثنو- واقعية كامتداد للنظرية الواقعية ، ولكنها تبنت وحدات تحليل أخرى ، باعتبار أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، بل هناك فواعل أخرى يمكن الاعتماد عليها في التحليل .

وتبني المقاربة الإثنو-واقعية في دراسة التعددية الإثنية كظاهرة مستجدة في العلاقات الدولية على أساس فكرة **المعضلة الأمنية**، والتي سببها حسبهم (الخوف والقلق) وهو ما يودي الى بروز النزاعات الإثنية .

حيث يقول "**ديفيد لاك**"**(David Lake)** « هناك نوعين من القلق والخوف يؤديان الى النزاع هما الخوف والقلق »

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية ممّا يؤدي إلى التحصين الثقافي.
- القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية، فهذا القلق يحدث الفوضى ويؤدي إلى تفاقمها داخل الدولة في إطار التنافس بين الجماعات، و الذّي قد يكون سببه غياب إدارة الدولـــة في فرض احترام النظام. ممّا يؤدي إلى المعضلة الأمني(Security dilemma) بين الجماعات الإثنية.[2]

---

[1] **Encyclopaedia Britannica**, The new Encyclopaedia Britannica in 30 Volumes, ,15th ed,(Chicago 3 Encyclopaedia,1978) ,vol 12,p363

[2] **Lake David .A ،Rotchild Donald** ،The international spread of Ethnic conflict:fear,diffusion,and Escalation.(USA ,new jersey,Princeton, Princeton university press,1998),p.08.

أما "**باري بوزان"(Barry Buzan)** فيرى أن غياب سلطة شرعية في الدولة تمتلك القوة على تقليص الشعور بالخوف والقلق لدى الجماعات الإثنية ، يكون سببا للنزاعات .[1]

كما يرى" **كوفمان" (Kaufman)** بأن الجماعات الإثنية التي تشعر بالخوف من الدولة أو الجماعات الأخرى ، يؤدي بها الى الهجوم لحماية أمنها ، وعند تدخل الدولة وقيامها بردود قاسية تزداد مخاوفها ، مما يقلص فرص التعايش والاندماج .[2]

فالنزاعات الإثنية حسب هذه المقاربة سببها المعضلة الأمنية ، وأنه لا فرص للحل إلا بتقليص أسبابها من الخوف والقلق ، وتعتقد الإثنو–واقعية أن الحل الوحيد الكفيل بالتطبيق في الدول المتعددة الإثنيات هو الفصل بين المجموعات ، وذلك لتخفيف حدة المأزق الأمني .

رغم أن المقاربة الإثنو–واقعية حللت سبب النزاع في الدول المتعددة الإثنيات وأعطت حلا لهذا النزاع ، يتمثل في الفصل المادي بين الجماعات الإثنية ، إلا أنها لم تبين كيفية هذا الفصل وحدوده ، ومدى تأثيره على بنية الدولة واستقرارها ، ضف الى ذلك وجود العديد من الدول تتعايش فيها الجماعات الإثنية المختلفة في بوتقة واحدة دون فصل بينها .

المطلب الثالث : المقاربة البنائية

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعد للعلاقات الدولية بداية من تسعينيات القرن العشرين ، ولكن جذورها التاريخية تعود الى القرن الثامن عشر ، من خلال ما كشفت عنه كتابات الفيلسوف الايطالي "**جيامباتيستا فيكو" (Giambattista vico)** والذي ميز بين العالم الطبيعي والذي هو من صنع الله ، والعالم التاريخي الذي هو من صنع الإنسان .[3]

وطرحت البنائية نفسها كبديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية من خلال أعمال "**ألكسندر ووندت"(Alexander Wendt)** والذي يعتبر الأب الروحي للبنائية ، وركزت البنائية في بادئ الأمر على انتقاد الوضعيين خاصة الواقعيين والليبراليين و فشلهم في تحليل الواقع الدولي ، وتوقع نهاية للحرب

---

[1] **عادل زقاع**، «تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات و إسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤساساتي والبنائي»، http// : www .geocities :com./adelzeggagh/intervention.htm تاريخ الزيارة :2018/03/30.

[2] **Jam Angstrom**، conflict Ethnic of Emergence The:conflit Ethnic on perpectives Realist؛18p.pdf

[3] **محمد الطاهر عديلة**، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية،دراسة في المنطلقات والأسس"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة)، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2015) ص 349 .

الباردة ، و تبني البنائية مقاربتها من خلال التركيز على العلاقة بين **الفاعل(Agent) والبنية (Structure)** ، هذا ما يجعل التحليل البنائي ممكنا لدراسة التعددية الإثنية ، من خلال العلاقة بين الدولة والمجموعات الإثنية ، حيث حاولت البنائية أن تحلل كيفية التعامل في البيئة الداخلية من خلال التركيز على الهوية ، كمتغير حاسم لفهم طبيعة التفاعل داخل هذه البيئة .[1]

حيث تعتبر البنائية بأن الهوية كغيرها من الظواهر ، تعتبر بناءً دائم التشكل عبر التفاعل الإجتماعي مع الوحدات ذات الصلة ، فالمصالح تتشكل انطلاقاً من الهوية ، لذلك عندما تخفق الدولة في أن تكون اطاراً لهوية مشتركة بين الجماعات ، يلجئون الى أطر بديلة ، ويأتي الانتماء الإثني في مقدمتها ، وتفترض البنائية أن النزاع بين الجماعات الإثنية ليس معطى مسبق ، بل ينتج من خلال تحريك الفواعل (الجماعات) حيث يقول "**فيرون**" **(Fearon)** في هذا الصدد أن بناء الهوية على أسس تنازعيه تتحكم فيه ثلاثة عوامل هي : المنطق الخطابي السائد ، الاتجاهات والميول النخبوية ، طبيعة التفاعل بين المجموعات الأخرى ، لهذا فالإثنية كهوية مجرد سلاح في أيدي النخب ، والنزاعات الداخلية المتعلقة بالإثنية هي نتاج لهشاشة الهوية ، بناءً على الخطاب الإديولوجي للقادة الإثنو-سياسيين داخل الجماعة الإثنية .

لكن لحدوث أزمة هوية المؤدية الى النزاع حسب "**فرانسوا هولت**" **(François hualt)** لابد من توفر مجموعة من الأزمات لخصها في :[2]

أ- **أزمة اجتماعية اقتصادية (Socio-economic crisis)** : مرتبطة بتدهور المستوى المعيشي والفقر و غياب الرعاية الاجتماعية .

ب- **أزمة الدولة (State crisis)** : والتي تحدث من خلال تمييز الدولة بين الإثنيات وممارسة سياسة الإقصاء والتهميش لبعض الجماعات الإثنية .

جـ- **أزمة التجانس لإثنو-ثقافي (Ethno-cultural homogeneity crisis)** : والتي ترتبط بالتركيبة الإثنية والشعور بالاختلاف على الآخر ، مما يعمق الفجوة بين الجماعات الإثنية .

---

[1] **Geiser Christian**,op.cit , p 36.

[2] **عادل زقاع** ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية ،مرجع سابق .

حاولت البنائية فهم طبيعة التعقيدات الإثنية وأسباب النزاع بين الجماعات الإثنية ، من خلال تبني وحدات تحليل جديدة ، لكن تحويل الولاءات التي تكلمت عليه البنائية نحو هوية مشتركة صعب التحقق ، خصوصاً في الجماعات المتشبعة بالانتماء للجماعة الإثنية .

الفصل الثاني :

واقع التعددية الإثنية في نيجيريا

المبحث الأول : التركيبة المجتمعية- الإثنية لدولة نيجيريا

المطلب الأول : معالم الانقسام المجتمعي- الإثني في نيجيريا

المطلب الثاني : دور العامل التاريخي في تعميق الانقسام الإثني في نيجيريا

المطلب الثالث: تحول التعددية الإثنية إلى مشكلة "نزاع إثني" في نيجيريا

المبحث الثاني: العوامل المفاقمة لمشكلة التعددية الإثنية في نيجيريا

المطلب الأول : العوامل السياسية

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية

المطلب الثالث : العوامل الاجتماعية

تمهيد

لدراسة أي مجتمع داخل دولة لابد من معرفة التركيبة المكونة له ، هذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا الفصل من حيث دراسة التنوع الاثني الذي يميز الدولة النيجيرية ، من خلال معرفة المجموعات الاثنية داخلها ، والعلاقة التي تربط هذه المجموعات ببعضها ، والتطرق الى دور العامل التاريخ في هذا التنوع باعتبار أن نيجيريا كانت دولة مستعمرة .

كما أن وجود جماعات إثنية عديدة داخل الدولة ، يؤدي في أغلب الأحيان الى إثارة نزاعات بينها قد تصل إلى حروب ، تؤثر على الهيكل السياسي وتهدد بتفكك المجتمع ، مما قد يؤدي إلى انقسامات داخل الدولة .

المبحث الأول : التركيبة المجتمعية الإثنية لدولة نيجيريا

تعد القارة الافريقية فسيفساء من التنوع المجتمعي والتعدد الإثني يميز أغلب دولها ، وتعد نيجيريا أنموذجاً بارزاً لهذا التنوع ، لما تحويه التركيبة المجتمعية النيجيرية من خليط يزخر بالكثير من الإثنيات ، والتي تعتبر السمة المميزة للمجتمع النيجيري ولبنات لهيكل الدولة السياسي .

المطلب الأول : معالم الانقسام المجتمعي الإثني في نيجيريا

تعتبر نيجيريا واحدة من أكثر دول افريقيا والعالم من حيث التنوع الإثني ، هذا ما يصعب عملية تحديد المجموعات الإثنية لكثرتها ، فهناك إثنيات صغيرة تصنف داخل مجموعة إثنية أكبر ، ولكن تعتبر نفسها مميزة بالنسبة لإثنيات أخرى داخل المجموعة الكبرى ، لهذا سنركز على المجموعات الإثنية الكبرى والتي تعتبر المكون الرئيسي للمجتمع النيجيري.

الفرع الأول : نبذة جيوسياسية عن نيجيريا

نيجيريا بالإنجليزية (**Nigeria**) واسمها الرسمي جمهورية نيجيريا الاتحادية ، عاصمتها الحالية **أبوجا** منذ عام 1991 م حيث كانت العاصمة السابقة **لاغوس** ، واسم نيجيريا مستمد من نهر النيجر الذي يعبر البلاد ، وهي جمهورية فيدرالية مقسمة الى 36 اقليم وعملتها هي النيرا(**Naira**).[1]

ونيجيريا دولة افريقية تقع في غرب افريقيا على الساحل الجنوبي الغربي ، بين دائرتي العرض 4 ، 14 درجة شمال خط الاستواء ، وبين خطي طول 3 ، 15 درجة شرقاً ، ويمتد ساحلها على خليج غينيا بنحو 800 كلم ، وتقع بكاملها في المناطق المدارية ، يحدها من الشرق الكامرون ومن الشمال الشرقي التشاد ومن الشمال النيجر ، ومن الغرب البنين ومن الجنوب خليج غينيا ، وتمتد نحو 1050 كلم من الشمال الى الجنوب و1130 كلم من الشرق الى الغرب، وتتربع على مساحة اجمالية قدرها 932.768 كلم2 مقسمة إلى عشر مناطق جغرافية هي:1- سهول سكوتو 2- حوض تشاد 3 - السهول الشمالية العالية 4- هضبة جوس 5- حوض نهر النيجر 6- المرتفعات الغربية 7- المرتفعات

[1] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ni.html تاريخ الزيارة : 2018/03/30

الشرقية 8- السهول الجنوبية الغربية 9 - الأراضي المنخفضة الجنوبية الشرقية 10- دلتا النيجر ، وتحتل المسطحات المائية منها حوالي 1300 كلم^2 .[1]

ويسود أغلب نيجيريا المناخ المداري ، كما تمتلك نيجيريا الكثير من الموارد الطبيعية أهمها النفط الذي يحتل المركز الأول من حيث موارد الدخل القومي ، بالإضافة الى الموارد البحرية والكثير من المعادن كالفولاذ والفحم ، القصدير، الغاز الطبيعي...،كما أن أكثر من نصف أراضيها صالحة للزراعة.[2]

يبلغ عدد سكان نيجيريا حسب إحصائيات 2016 أكثر من 186 مليون نسمة ، ينقسمون إلى أكثر من 250 إثنية ، وتعتبر الإنجليزية هي اللغة الرسمية في الدولة ، ولكن هناك أكثر من 500 لغة ولهجة أخرى يتكلمها السكان .[3]

شكل 1: يمثل خريطة دولة نيجيريا

SOURCE : http://www.enchantedlearning.com/africa/nigeria

[1] **هاشم نعمة فياض**،نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية–والاقتصادية،(بروت، لبنان:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط 1 ، 2014)، ص 51 .

[2] موقع المعرفة : https://www.marefa.org/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7

تاريخ الزيارة :2018/03/30

[3] http://worldpopulationreview.com/countries/nigeria-population/ A7 تاريخ الزيارة : 2018/03/30

الفرع الثاني : التركيبة المجتمعية الإثنية في نيجيريا

تعد نيجيريا واحدة من أكثر دول العالم تنوعاً من الناحية الإثنية ، إذ يعيش فيها أكثر من 250 مجموعة إثنية تتكلم أكثر من 500 لغة ولهجة ، ويدين حولي 50% منهم الديانة الإسلامية و40% يدينون بالمسيحية بينما يدين 10 % ديانات افريقية وثنية .[1]

لذلك فتحديد الهوية الإثنية في نيجيريا أمر معقد وشديد الصعوبة ، لأن الاندماج في المجموعات الإثنية يتغير بتغير الأوضاع ، حيث يمكن أن توجد مجموعة إثنية صغيرة لكنها تصنف ضمن مجموعة أكبر ، وفي الكثير من الأحيان تستخدم اللغة كأحد المعايير لتحديد المجموعة الإثنية ، لكن مما يصعب عملية التحديد هو أن السلطات النيجيرية تدمج الكثير من اللغات ضمن لغة واحدة ، إلا أنه يمكن حصر ثمانية مجموعات إثنية كبرى حسب إحصائيات سنة 2016 تشكل ما مجموعه 88 % من سكان البلاد بينما تشكل باقي الإثنيات الصغيرة ما نسبته 12% من السكان كما هو مبين في الجدول أدناه .

جدول رقم01 : يوضح توزيع المجموعات الإثنية الكبرى في نيجيريا

الرقم	المجموعة الإثنية	النسبة من سكان نيجيريا
1	الهوسا(Hausa)	% 25.1
2	اليوروبا (Yoruba)	% 21.0
3	الإيجبو (Igbo)	% 18.0
4	الإجاو (Ijaw)	% 10.0
5	الكانوري (Kanuri)	% 4.0
6	الفولاني (Fulani)	% 3.9
7	الإيبيبيو (Ibibio)	% 3.5
8	التيف (Tiv)	% 2.5
9	(Other Groups مجموعات أخرى	% 12

SOURCE:https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-nigeria.html

[1] **هاشم نعمة فياض**، مرجع سابق ، ص 87.

و لتجاوز مشكلة تصنيف الإثنيات يمكن أن نعتمد على معيارين الأول يتخذ اللغة كمعيار والثاني يتخذ التقسيم الإقليمي للدولة كمعيار .

أ-اللغة كمعيار للتصنيف الإثني: إن اعتماد اللغة كمعيار لتصنيف الإثنيات لا يلغي وجود الكثير من اللغات المحلية الأخرى ، ولكن هناك ثلاث لغات تعتبر الأكثر من حيث عدد المتكلمين بها وهي : الهوسا فولاني واليوروبا والإيجبو .

1- الهوسا فولاني: يتكلم أفرادها لغة **الهوسا** وتتركز هذه المجموعات في الأقاليمالشمالية ، يدينون بالإسلام ويشكلون مجتمعين حوالي 29% من سكان نيجيريا ، وعلى الرغم من أن الفولاني مجموعة مختلفة عن الهوسا، إلا أن تبنيهم لغة الهوسا والدين والتزاوج وحدتا الجماعات على مر الزمن .

2- اليوروبا : هي واحدة من أكبر المجموعات الإثنية في نيجيريا تتركز في الأقاليم الجنوبية الغربية ، يتكلمون لغة **اليوروبا** ويتساوى تقريبا الإسلام والمسيحية فيها ، كان لها دور أثناء الاستعمار البريطاني إلا أنه بعد الاستقلال سيطرت الهوسا فولاني على الحكم الى غاية انتخاب "**أوليسوجون أوباسنجو**" رئيسا لنيجيريا عام 1999م وهو من اليوروبا .

3- الإيجبو: تتركز في الأقاليم الشرقية ، غالبيتهم من المسيحيين ويتكلمون لغة **الإيجبو**، وفي عـــام 1967 قامــت حركـــة انفصـــالية من هذه الإثنية أدت الى حرب دامت قرابة ثلاث سنوات تسمى (البيافرا)، مما همش دورهم السياسي .[1]

ب- التقسيم الإقليمي كمعيار للتصنيف :تتكون نيجيريا من 36 ولاية مقسمة الى ستة أقاليم جغرافية كبرى ، يمكن أن تكون معيار لتصنيف المجموعات الإثنية وهي[2] :

1- اقليم الشمال الغربي : ويتكون من 07 ولايات تنتمي الى إثنية الهوسا والفولاني .

2- اقليم شمال وسط : وتتكون من 06 ولايات وهي خليط بين الهوسا واليوروبا.

3- اقليم الشمال الشرقي : يتكون من 06 ولايات وهو خليط بين الهوسا والكثير من الأقليات الإثنية الأخرى ، والتي تصل الى حوالى 200 إثنية .

---

[1] **باكر حسن قدرماري**،دولة نيجيريا ،(السودان :الخرطوم ،المركز الاسلامي الإفريقي ، 1986) ص ص 7-8 .

[2] **Abdul Raufu Mustapha «,**Ethnic Minority Groups in Nigeria – Current Situation and Major Problems» December 5th,2010, http://cutt.us/je41l / تاريخ الزيارة :2018/04/01

4- اقليم الجنوب الغربي:ويتكون من 06 ولايات تسيطر عليه اليوروبا بالإضافة الى حوالي 50 إثنية.

5- اقليم جنوب جنوب: يتكون من 06 ولايات وهو خليط بين إثنية الإيجبو وأكثر من 30 أقلية إثنية.

6- اقليم الجنوب الشرقي : ويتكون من 05 ولايات تسيطر عليها إثنية الإيجبو .

جدول رقم02 : يوضح توزيع المجموعات الإثنية الكبرى حسب الولايات والمناطق

ولايات	اقليم الشمال الغربي	المجموعة الاثنية المسيطرة	اقليم شمال وسط	المجموعة الاثنية المسيطرة	اقليم الشمال الشرقي	المجموعة الاثنية المسيطرة	اقليم الجنوب الغربي	المجموعة الاثنية المسيطرة	اقليم جنوب جنوب	المجموعة الاثنية المسيطرة	اقليم الجنوب الشرقي	المجموعة الاثنية المسيطرة
	Sokoto	الهوسا والفولاني	Kwara	خليط من الهوسا واليوروبا	Yobe	الهوسا وأقليات إثنية أخرى	Oyo	اليوروبا وأقليات إثنية أخرى	Edo	الإيجبو وأقليات إثنية أخرى	Enugu	الإيجبو
	Kebbi		Niger		Borno		Osun		Delta		Anambra	
	Zamfara		Kogi		Gombe		Ekiti		Bayelsa		Ebonyi	
	Katsina		Benue		Bauchi		Ondo		Rivers		Abia	
	Kano		Nassarawa		Adamawa		Ogun		Awka Ibom		Imo	
	Jigawa		Plateau		Taraba		Lagos		Cross River			
	Kaduna											

SOURCE: http://cutt.us/rhTgh

المطلب الثاني : دور العامل التاريخي في تعميق الانقسام الإثني في نيجيريا

يلعب التاريخ دوراً بارزا في تغيير ملامح المجتمعات ، عقب فترات وأحداث تتخلله تلقي بضلالها على ملامح الأفراد والجماعات ، و نيجيريا كغيرها من دول إفريقيا عانت من الاستعمار فترة طويلة من الزمن ، كما أنها شهدت قبل ذلك فترات للدعوة الاسلامية ، لذلك سيدرس هذا المطلب تأثير العامل التاريخي على التغيير الإثنو مجتمعي خلال فترة قبل الاستعمار البريطاني وأثناءها وبعد استقلال نيجيريا.

الفرع الأول : قبل الاستعمار البريطاني

كانت نيجيريا وقبل حدودها الحالية عبارة عن ممالك في الشمال ، تمتد لتشمل دولتي مالي والنيجر الحاليتين وممالك وسطى وجنوبية ، أهمها امارة الفولاني في الشمال واليوروبا في الجنوب ، وساد الإسلام في معظم أجزائها والذي دخل إليها في القرن العاشر الميلادي ، بواسطة القوافل الاسلامية التي وصلت الى الشمال ، فتأسست مملكة **برنو** في الشرق ، ثم انتشر بواسطة التجار بين قبائل الهوسا ، أما الانتشار الواسع فجاء بعد حركة الشيخ "**عثمان بن فوديو**" ، في منتصف القرن الحادي عشر ميلادي ، أما المناطق الجنوبية فكانت تسودها الديانات الإفريقية القديمة ، فكانت نيجيريا آنذاك مقسمة الى قسمين : إثنيات شمالية مسلمة متأثرة باللغة العربية و إثنيات جنوبية وثنية ، ليصل البرتغاليون كأول الواصلين الأوربيون الى نيجيريا في عام 1472 م ، ومارسو تجارة الرقيق .[1]

الفرع الأول : أثناء الاستعمار البريطاني

بدأت الفترة الاستعمارية البريطانية في نيجيريا بتجارة الرقيق في القرن الخامس عشر بعد أن مهد البرتغاليون الطريق لذلك ، وبحلول القرن الثامن عشر حل البريطانيون محل البرتغاليين بصفتهم قادة شركة تجارة الرقيق ، مواصلين لحملات التبشير المسيحي التي كان قد بدأها البرتغاليون ، وفي عام 1881م احتلت بريطانيا "**لاغوس**" بدعوى وضع حد لتجارة الرقيق ، وقد واجهت بريطانيا مقاومة شرسة خاصة من سلطان "**سوكوتو**"، لتسيطر على الأراضي التي تشمل نيجيريا الاتحادية حاليا باستثناء جزء من المحمية الألمانية "**الكاميرون**" خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين ، وقد بدأ البريطانيون استعمارهم للمنطقة من خلال التحرك ببطء ، وهزيمة مختلف رؤساء

[1] **باكر حسن قدرماري** ، مرجع سابق ص ص 4-5.

وأمراء القبائل والممالك التي كانت موجودة ، ليوسعوا حصولهم على السلع والثروات [1] ، وقد مارس البريطانيون استعمارهم من خلال حكم غير مباشر ، مما يعني أن القادة المحليين حكموا المنطقة بموجب أوامر بريطانية ، وللتعامل مع التنوع الإثني طبق البريطانيون سياسة "فرق تسد" ، لإبقاء الجماعات النيجيرية بعيدة عن بعضها للحفاظ على الانقسام ، كما أنهم كثفوا من حملات التبشير المسيحية ، وما ساعدهم على ذلك إلغاء تجارة الرقيق خاصة في الجنوب ، لتنتشر المسيحية بسرعة مما أضاف المزيد من التوترات الى المنطقة ، بفصل الناس وتفريقهم في كل من الدين والسياسة ، فلم تظهر الإثنية في نيجيريا في صورة جماعات متمايزة تفصلها حدود جغرافية واضحة ،إلا في إطار الدولة التي أنشأها الاستعمار البريطاني.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية ، تم تقسيم الكاميرون التي كانت مستعمـــرة ألمانيـــــة سابقاً بين فرنســـا وبريطانيا ، ليضيف البريطانيون جزءً منها الى نيجيريا ، ومرة أخرى توسع التنوع والانقسام الإثني داخل نيجيريا بتوسع حدودها ، وانضمام إثنيات أخرى كانت تابعة للكاميرون ، لتنشئ بريطانيا في عان 1946م ثلاثة مجالس تشريعية لثلاثة أقاليم وهي الغرب والوسط والشرق ، حتى عام 1951 أين تم تقسيم نيجيريا إداريا إلى أربعة أقاليم وهي : الشمال والوسط والشرق والغرب ، ليصبح نظام الحكم فيدرالياً واتخذت "**لاغوس**" عاصمة للإتحاد الفيدرالي ، لتساهم بريطانيا في دمج المتفرقات من الإمارات والممالك ، والتي كانت ستصبح دولاً مستقلة وذلك تماشيا مع مصالحها ، لتسلم هذا الانقسام الى السلطة النيجيرية بعد استقلالها سنة 1960. [3]

المطلب الثالث: تحول التعددية الإثنية إلى مشكلة "نزاع إثني" في نيجيريا.

لم تكن نيجيريا أبدا دولة واحدة متجانسة بحكم التنوع الإثني والقبلي ، ولكن لملائمة الادارة تم دمج شمال وجنوب نيجيريا من قبل الاستعمار البريطاني ، من أجل الاحتفاظ بالبلد والسيطرة الفعالة على موارده الحيوية لمصالحها الاقتصادية ، ولم يربط بين أفراد الشعب النيجيري إلا الاسم الواحد للبلد ، فبعد وقت قصير من الاستقلال بدأت معركة توطيد ارث الهيمنة السياسية والعسكرية لكل إثنية على حساب

---

[1] **هاشم نعمة فياض**، مرجع سابق ، ص ص 60-61.

[2] **أحمد أمل محمد إمام** ، الإثنية والنظم الحزبية في أفريقيا ، ط 1 ، (مصر:القاهرة ، المكتب العربي للمعارف ، 2015) ص ص 112-113.

[3] **Kaitlyn Alme**,Colonial history of nigeria:Slave trade ressource extraction and the invention of a national territory, http://cutt.us/o1tHL 2018 /03/15 تاريخ الزيارة

الدولة ، كما أن الإختلالات على مستوى التمثيل السياسي والتوزيع الاقتصادي غير العادل ، أدت الى تحول التنافس حول الهيمنة الى نزاعات وانقلابات وحروب أهلية دامية ، لذلك سيركز هذا المطلب على أهم الحركات والأحداث التي شهدتها نيجيريا بعد الاستقلال .

الفرع الأول : حرب البيافرا

كان السبب المباشر لاندلاع الحرب هو إلغاء قادة الانقلاب العسكري الذي وقع في عام 1966 بقيادة **(يعقوب جون)** لنظام الفيدرالية النيجيرية ، اعتقادا منهم أنها سبب مشكلات نيجيريا وضعفها السياسي ، وأقاموا دولة موحدة في اطار نظام شمولي ، ولكن هناك أسباب أخرى للحرب منها: ضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية ، كذلك الاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا والفولاني ، وبعض من اليوروبا والإيجبو ذات الغالبية المسيحية ، حيث أدى هذا التمايز والاختلاف الى زعزعة استقرار الدولة النيجيرية ،بالإضافة الى الإرث الاستعماري من الفرقة والتشتت ، مما عزز عدم الشعور بالانتماء الى دولة واحدة. [1]

حيث بدأت حرب بيافرا **(Biafra)** –وهي حرب أهلية نيجيرية – في جويلية 1967 ، واستمرت ثلاث سنوات الى غاية جانفي 1970 ، وسميت هذه الحرب بهذا الاسم نسبة الى منطقة بيافرا في جنوب شرق نيجيريا التي تسكنها أغلبية من إثنية الإيجبو ، حيث وبعد اغتيال الجنرال "**جونسون ايروسني** "على يد الانقلابيين ، الذين اعتبروا حكمه سيطرة لإثنية الايجبو ، أعلن الكولونيل "**أوجوكو**"(Ojukwu) الحاكم العسكري للإقليم الشرقي ، استقلال الإقليم وتأسيس جمهورية بيافرا في 30 ماي 1967 ، والتي لقيت اعتراف مجموعة من الدول هي : الغابون ،هايتي ،كوديفوار ، تنزانيا وزامبيا ، بالإضافة الى دعم كل من روسيا، فرنسا، البرتغال ،اسرائيل وجنوب افريقيا ، وقد حاولت الحكومة المركزية الوصول الى حل سلمي ، ولكن فشل المحادثات أدى الى اندلاع الحرب بتحرك قوات النظام ضد بيافرا ، واجتياح قوات بيافرا لإقليم الغرب الأوسط لنيجيريا في جويلية 1967 ، لتنتهي الحرب بعد انهيار جمهورية بيافرا واستسلامها في 12 جانفي 1970، مخلفة وراءها خسائر بشرية قدرت بحوالي مليون شخص وخسائر مادية فادحة. [2]

---

[1] **هاشم نعمة فياض**، مرجع سابق ، ص ص 80-81.

[2] **RIAN LEITH HUSSEIN SOLOMON**, On Ethnicity and Ethnic Conflict Management in Nigeria, http://www.accord.org.za/ajcr-issues/on-ethnicity-and-ethnic-conflict-management-in-nigeria/ 26 FEB 2001 تاريخ الزيارة 2018/03/20

شكل 2: يمثل خريطة جمهورية بيافرا سنة 1967

SOURCE : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Biafra_independent_state_map-en.svg

الفرع الثاني : أزمة دلتا النيجر

أزمة أخرى من حجم كبير في نيجيريا وهي الصراع بين الجماعات الإثنية في منطقة دلتا النيجر، وشركات النفط والنظام النيجيري ، وتقع دلتا النيجر في جنوب البلاد وتمتد عل مساحة أكثر من 70 ألف كيلومتر مربع أي حوالي 7.5% من مساحة نيجيريا ، وتشمل المنطقة عدة ولايات موزعة على أكثر من 40 مجموعة إثنية ، وعدد سكانها حوالي 40 مليون نسمة حسب إحصائيات 2015 ، وتنقسم المنطقة الى ثلاثة أقاليم رئيسية وهي إقليم الوسط والشرقي والغربي ، وتعتبر المنطقة مخزون من النفط حيث تحوي حوالي 85% من نفط نيجيريا .[1]

بدأت جذور النزاع في المنطقة منذ اكتشاف النفط عام 1958 من طرف الاستعمار البريطاني،أما النزاعات الحالية فبدأت منذ التسعينات من القرن 20، وذلك بسبب التوتر بين شركات النفط والنظام مـــن

[1] **عتيقة كواشي وصابرحموته** ، «النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا »،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 12 ، جانفي 2018 ، ص ص 107-108.

جهة وعدد من المجموعات الإثنية التي تسكن المنطقة من جهة أخرى، والذين أحسوا بالاستغلال دون الحصول على فوائد وتنمية من عائدات نفطهم ، وخصوصاً من إثنيتي **(أجوتني)** و **(الإيجاو)** ، وبدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السياسية لتأخذ شكل النزاع المسلح مع الدولة ، بعد تشكيل "**جبهة تحرير دلتا النيجر**" ، ورغم آليات الحكومة النيجيرية لإحتواء الوضع سواء بالأساليب العسكرية أو التنموية والإقتصادية ، إلا أن النزاع ما زال متواصلاً. [1]

شكل3 : مناطق النفط والنزاع في دلتا النيجر

SOURCE : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160619084757701.html

[1] **Sylvie Fanchette**, Le delta du Niger (Nigeria), http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers11-03/010038054.pdf تاريخ الزيارة:2018/03/22

المبحث الثاني: العوامل المفاقمة لمشكلة التعددية الإثنية في نيجيريا

ساهمت الكثير من العوامل في تفاقم مشاكل التعددية الإثنية في نيجيريا ، مؤدية في كثير من الأحيان الى نزاعات بين الجماعات فيما بينها من جهة ، وبين الجماعات الإثنية والدولة من جهة أخرى ، وتتنوع العوامل بتنوع طبيعتها من سياسية الى اقتصادية الى اجتماعية .

المطلب الأول : العوامل السياسية

تعددت الأسباب السياسية التي شكلت إضافة سلبية وفاقمت مشاكل التعددية الإثنية ، و يمكن حصرها في عدة نقاط أهمها :

الفرع الأول : غياب الديمقراطية

منذ استقلال نيجيريا عام 1960 عزز الدستور الى حد كبير الاختلافات الإثنية ، فكانت النتيجة أن الجمهورية الأولى هيمنت عليها التجمعات الإثنية الإقليمية ، وذلك بإنشاء النظام الفيدرالي الذي مهد لأن تكون لكل منطقة حكومة قوية ومستقلة نسبياً ، و لم يظهر أي حزب سياسي قوي على مستوى البلاد ، فظهرت الأحزاب ذات التوجهات الإثنية ، وكذلك الحكم كان على هذا الأساس ، فحكمت الهوسا فولاني الشمال واليوروبا الغرب والإيجبو الشرق.[1]

كما كان للانقلابات الذي شهدتها نيجيريا منذ استقلالها دور كبير في تعميق الاختلافات الإثنية ، لأنها كانت في غالبيتها على أساس عدم السماح لأي جماعة بالسيطرة على الحكم من قبل جماعات أخرى ، حيث شهدت نيجيريا ثمانية (08) انقلابات في الفترة ما بين 1966 و 1993 ، بدأ الانقلاب الأول في جانفي 1966-أي بعد ست سنوات من الاستقلال عن بريطانيا- بتمرد قاده اللواء "**جونسون أغويي إيرونسي**" وأسفر عن مقتل رئيس الوزراء وتنحية رئيس الجمهورية الأولى" **نامدي أزيكيوي**"، وذلك في ظل نزاعات إثنية تحولت إلى حرب أهلية عام 1967 بعد محاولة ولايـــــات في شرق البلاد الانفصال ، ولم يستقر الأمر للـــواء" **إيرونسي**" سوى سبعة شهور تقريبا حيث لقي مصرعه في انقلاب مضاد، واستولى على السلطة "**يعقوب غون**" الذي ظل ممسكا بها حتى أزاحه "**مورتالا محمد**" عام 1975 على اثر انقلاب كذلك ، ليقلى "**مورتالا محمد**" مصرعه خلال محاولة انقلابية فاشلة في 1976، وحل محله نائبه قائد الأركان "**أولسيغون أوباسانجو**" الذي سلم مقاليد الحكم طوعا إلى "**الحاجي شيحو شغاري**"، عام 1979وهو أول رئيس منتخب في تاريخ نيجيريا، وميلاد الجمهورية الثانية ،لتتجدد

[1] **أحمد أمل محمد إمام** ، مرجع سابق ص ص ،150-151.

الانقلابات العسكرية في ديسمبر 1983 باستيلاء اللواء "**محمد بخاري**" على السلطة في انقلاب أبيض، تلاه بعد ذلك بعامين انقلاب آخر أبيض نفذه "**إبراهيم بابنجيدا**" ، وقام بعد ذلك بإجراء انتخابات في جوان 1993 فاز بها "**أبيولا**" **MKO Abiola** إلا أن "**بابنجيدا**" رفض تسليم السلطة ، لتندلع مظاهرات وفوضى عارمة انتهت باستيلاء الجنرال "**ساني أباشا**" على السلطة في نوفمبر 1993،واسقاط الجمهورية الثالثة التي أقرها دستور 1989 ، وضيّق "**أباشا**" تماما على المعارضة. وكان هذا آخر انقلاب وبعد وفاته عام 1998 تم تنظيم انتخابات فاز بها "**أولسيغون أوباسانجو**" عام 1999 وميلاد الجمهورية الرابعة ، و الدخول في مسار ديمقراطي لا يزال قائما. [1]

الفرع الثاني : الفساد الاداري

لقد كان الفساد والقادة غير المؤهلين سببا في تأجيج النزاع والتفرق الإثني في نيجيريا ، وأدى سوء إدارة الموارد الوطنية وسوء التسيير من جانب القادة غير المؤهلين إلى إثارة انفعال المواطنين ، حيث توجد عدم مساواة واضحة في الطريقة التي تتقاسم بها نيجيريا مواردها الفيدرالية ، وتخصيص مشاريع البنية التحتية بين الأقاليم الفدرالية على أسس جهوية ، كما أن المحسوبية كمعاملة تفضيلية كانت مصدرا للصراع في البلاد ، حيث يفشل بعض الأشخاص في السلطة في اتباع القواعد بشكل صارم عندما يتعلق الأمر بأقاربهم وأصدقائهم ، هؤلاء المسؤولين يفضلون الأقارب والأصدقاء حتى عندما لا يكونوا مؤهلين لتعيينات أو وظائف أو عقود حكومية، بناء على هذا فإن المحسوبية تنتج زعيم فاسد وغير كفء. [2]

الفرع الثالث : تهميش بعض الإثنيات

تهميش بعض المجموعات الإثنية التي تشكل البلاد هو أحد أسباب النزاع الإثني في نيجيريا، فتهميش الجزء الشرقي من البلاد في المشروع النيجيري مثلاً، كان جزءًا من قضية الحرب الأهلية في 1967–1970 ، والتي لم تلتئم جراحها تماماً بعد أكثر من خمسة عقود ، حيث تهدد مسألة تهميش المجموعة الإثنية "**الإيجبو**" **IGBO** بتقويض السلام في المنطقة الجيوسياسية في الجنوب الشرقي ، كما أن الحكام المتعاقبين كرسوا التهميش من خلال إقصاء بعض الجماعات في المشاركة السياسية ، و تدعيم الجماعة التي ينتمون إليها ، مما قوض الإتحاد النيجيري وانعدم الشعور لدى النيجيريين بانتمائهم للبلد. [3]

---

[1] **أحمد أمل محمد إمام** ، مرجع سابق، ص ص 154-155.

[2] **عايدة الغرب موسى** ،جذور العنف في الغرب الإفريقي : حالتي مالي ونيجيريا،ط1 ،(مصر،دار البشير للثقافة والعلوم ،2015) ص 134.

[3] **Rian leith,Hussein Solmon,**On Ethnicity and Ethnic Conflict Management in Nigeria, http://www.accord.org.za/ajcr-issues/on-ethnicity-and-ethnic-conflict-management-in-nigeria/ 26 FEB 2001 تاريخ الزيارة 2018/04/26.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية

لعب الاقتصاد دورا كبيرا في تأجيج النزاع الإثني في نيجيريا ، فالجنوب أكثر ثراءً بالموارد وخصوصاً بالاحيتاطيات النفطية ، في حين أن الشمال أكثر توجهاً نحو الزراعة ، وبما أن النفط يمثل أكثر من 80% من عائدات الحكومة الفيدرالية ، ونتيجة للمنافسة بين الولايات على الأسهم في هذه الإيرادات ، حاول الشمال زيادة نفوذه السياسي والحفاظ على هيمنته في السياسة النيجيرية للوصول إلى هذه الموارد ، في نفس الوقت ردت مجموعات الجنوب على محاولات الشمال هذه لتعظيم حصصها من الكعكة ، ويزداد تفاقم المشكلة بسبب حقيقة أن النفط يقع في مناطق إثنية محددة ، مما يؤدي إلى شعور المجموعات في هذه المناطق بأن النفط هو "100% ملكيتها ، كما أن مقترحات " **أوباسانجو**" حول إعادة 30% من عائدات النفط إلى المناطق المحلية التي يتم ضخ النفط منها ، تتعارض مع مصالح النخب المحلية التي تريد تعزيز مواقعها من خلال إقامة البنية التحتية ، في هذه العملية ازدادت الخصومات الإثنية أكثر ، تغذيها سوء الإدارة الاقتصادية لمختلف الحكومات منذ الاستقلال .[1]

المطلب الثالث : العوامل الاجتماعية

كان للعوامل الاجتماعية دور كبير في تعميق التنوع والاختلاف الإثني الذي يميز البنية المجتمعية لنيجيريا ، وذلك من خلال مجموعة من الأسباب أهمها : التعصب الديني والقبلية .

الفرع الأول : القبلية

القبلية هي واحدة من أسباب الإختلاف الإثني في نيجيريا ، فالولاء للجماعات الإثنية يعوق النزعة القومية الحقيقية ووحدة البلاد ، فمنذ الاستقلال حتى الآن يستخدم القادة التحيز الإثني والقبلي للفوز بالانتخابات وتقسيم البلاد ، فمعظم النزاعات التي تحدث تبدأ من هذه المشاعر الإثنية القديمة التي تغذيها الدوافع السياسية الأنانية ، فعلى سبيل المثال فإن التوظيف في الوظائف العامة والوزارات والوكالات ومديريات الحكومة الفدرالية يرجع في الغالب إلى أسباب قبلية وليس إلى الكفاءة ، فالقبلية تفرق بين الناس وتشجع على المحسوبية ، وتعوق الإتحاد والتمية الإقتصادية .[2]

[1] **Martins Iyoboyi**,Economic Growth and Conflicts: Evidence from Nigeria, Journal of Sustainable Development Studies ,Volume 5, Number 2, 2014,pp,122-121.
[2] **Rian leith,Hussein Solmon**,op.cit.

الفرع الثاني : التعصب الديني

التعصب الديني بين المسيحيين والمسلمين هو أحد الأسباب الرئيسية للنزاع الإثني في نيجيريا ، حيث يُظهر التاريخ أن التعصب الديني كان السبب في أحداث الشغب التي وقعت في " **كانو**" في ماي 1953 والتي بدأت بسلسلة من الهجمات العنيفة ضد غير المسلمين في البلاد بسبب العداء الديني والإثني القوي ، ويعتقد بعض القوميين أن الاندماج هو خطأ وأن نيجيريا هي مجرد تعبير جغرافي ، كما أن الجماعات الإثنية المسيحية في جنوب نيجيريا تخشى من قوة الشمال السياسية التي يعتقدون أنها يمكن أن تستخدمها في أسلمة البلاد ، وقد تسبب هذا الشك في النزاعات الدينية حيث يستهدف كل دين من الأديان الآخر ، مما تسبب في عمليات قتل انتقامية ، بالإضافة إلى ذلك وبسبب الاختلافات الدينية ظهرت منظمة إرهابية " بوكو حرام " الإسلامية والتي تندد بالتعليم والثقافة الغربيين ، وتقتل وتشوه المسيحيين والمسلمين على حد سواء ، فمنذ الاستقلال كانت هناك بعض الجماعات الراديكالية مثل "الميتاتين" و "دار الإسلام" والحركات الشيعية تسببت في أعمال شغب أدت إلى تدمير الأرواح والممتلكات ، ومع ذلك فإن " بوكو حرام " التي اتخذت عمليات القتل والتدمير الطائش تصدرت الجميع ، كما تطبيق الشريعة في الشمال النيجيري أدى الى خوف الجماعات غير المسلمة من المسيحيين وغيرهم ، من تعميم الشريعة خاصة مع وجود جماعات متعصبة تدعو لذلك ، مما خلق جماعات مسيحية متعصبة .[1]

[1] **احمد يوسف فنك البلول** ، حركة بوكوحرام وأثرها على الأمن الإفريقي ،(مذكرة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية غير منشورة) ،جامعة الزعيم الأزهري ، السودان ،2016 ، ص ص 53-65.

الفصل الثالث :

تداعيات التعددية الإثنية على وحدة واستقرار الدولة في نيجيريا وسبل تجاوزها

المبحث الأول : الآثار السلبية لمشكلة التعددية الإثنية على استقرار الدولة والمجتمع في نيجيريا

المطلب الأول : على المستوى السياسي والأمني

المطلب الثاني : على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

المبحث الثاني: النماذج والآليات الممكنة لتجاوز الانقسام الإثني

المطلب الأول : نماذج لإدارة التعددية الإثنية في نيجيريا

المطلب الثاني : آليات الدولة النيجيرية للحد من الانقسام الإثني

تمهيد

لقد كان لظاهرة التعددية الإثنية كميزة للمجتمع النيجيري ، آثاراً سلبية كثيرة على جميع المستويات ؛ سواءً السياسية والأمنية أو الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة مع النزاعات التي حدثت بين مختلف المجموعات الإثنية ، المكونة للمجتمع النيجيري .

ولما تكتسيه هذه الظاهرة من أهمية ، جعلت الباحثين والدارسين يهتمون بإيجاد نماذج ، يمكن أن تصلح لإدارة التعددية الإثنية والتحكم فيها ، كما أن الدولة النيجيرية ، حاولت احتواء الظاهرة ومنع الوصول الى الانقسام والنزاعات بين المجموعات الإثنية ، من خلال العديد من الآليات والمشاريع.

المبحث الأول: الآثار السلبية لمشكلة التعددية الإثنية على استقرار الدولة والمجتمع في نيجيريا.

تعد نيجيريا دولة متعددة الإثنيات وذات اختلافات وتناقضات صارخة بين المجموعات المكونة لها ، مما خلق الكثير من المشاكل بين المجموعات التي تبحث عن مكانها بإقصاء المجموعات الأخرى ، فشكل هذا تهديد حقيقي لوحدة واستقرار الدولة النيجيرية ، تجلى في الكثير من المناحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية .

المطلب الأول : على المستوى السياسي و الأمني

كانت العلاقات بين الإثنيات في نيجيريا سببا في تدهور الأوضاع السياسية ، ووصلت في الكثير من الأحيان الى تهديد استقرار الدولة النيجيرية وذلك بسبب الشوفينية* الإثنية ، وهو ما أثر سلبا على المسار الديمقراطي فيها ، بالإضافة الى بروز التعصب الديني وظهور الجماعات الإرهابية ، مما زاد في تفاقم مشكل التعددية الإثنية من خلال مشاعر الكره بين المكونات الإثنية ذات التنوع الديني .

الفرع الأول : المستوى السياسي

يمكن رصد تأثير التعددية الإثنية على الجوانب السياسية في نيجيريا ، من خلال استقراء مختلف الجمهوريات المتعاقبة في تاريخ نيجيريا .

أ- **الجمهورية الأولى** : عندما حصلت نيجيريا على الاستقلال عام 1960 ، تبين الاختلاف بين المناطق من خلال تكون الأحزاب السياسية على أساس اثني ، مثل "**حزب مؤتمر الشعب الشمالي**" ، هذه التركيبة كانت النواة الأولى للمشكلة الإثنية في نيجيريا المستقلة والتي تهددت في مهدها ، وهو ما ظهر

* الشوفينية: بالإنجليزية (Chauvinism) : نسبة الى Nicolas Chauvin وتعبر عن غياب رزانة العقل والاستحكام في التحزب لمجموعة ينتمي إليها الشخص والتفاني في التحيز لها؛ وخاصّة عندما يقترن الاعتقاد أو التحزب بالحط من شأن جماعات نظيرة والتحامل عليها، وتفيد معنى التعصب الأعمى. أنظر أكثر على الموقع : http://www.mahmul.com/2015/11/chauvinism.html

جلياً في سقوط الجمهورية الأولى عام 1966 اثر انقلاب عسكري تلاه آخر في نفس العام ، وتأسس هيكل سياسي مستقل داخل الجسم النيجيري عام 1967 (**جمهورية بيافرا**). [1]

ب- الجمهورية الثانية : بعد 13 عاماً من الحكم العسكري ، جاءت الجمهورية الثانية في عام 1979 ، والتي لم تكن أفضل حالاً من الجمهورية الأولى ، فقد تشكلت الأحزاب كذلك على أساس إثني واستمر المشهد السياسي في الدولة بنفس الوجوه القديمة ، كما أن الخلافات بين الجنرالات أدى الى تأجيج الوضع الإثني ، وإسقاط الجمهورية الثانية عام 1983 اثر انقلاب عسكري . [2]

جـ- الجمهورية الثالثة : بعد استيلاء " بابنجيدا" على السلطة اثر انقلاب عسكري عام 1985 ، قام باصدار دستور 1989 ، ووعد باجراء انتخابات ولكنه وضع حدود للتمثيل السياسي ، بعدم السماح إلا لحزبين فقط بالتواجد في الساحة السياسية وهما : "**الحزب الديمقراطي الاجتماعي** "(**SDP**) و"المؤتمر الوطني الجمهوري " (NRC) ، وقام بتنظيم انتخابات في عام 1993 فاز بها " **أبيولا**" ، إلا أن" **بابنجيدا**" لم يسلم السلطة له وأنهى بذلك حلم الحكم الديمقراطي . [3]

د- الجمهورية الرابعة : بدأت بتسلم "**أولسيغون أوباسانجو**" للسلطة عام 1999 إثر انتخابات ، تعتبر أول انتخابات ديمقراطية في نيجيريا ، ورغم أنه منح حرية كبيرة في التمثيل السياسي وحرية الرأي ، وتطبيق نظام التناوب على السلطة في مختلف المكاتب المركزية بين المناطق الستة للبلاد ، إلا أن هذا كان علاج على المدى القصير في ظل غياب الحكم الرشيد ، خاصة مع بروز العديد من المشاكل والنزاعات وبروز قضايا الأمن في فترة الجمهورية الرابعة والممتدة الى يومنا هذا . [4]

كما أن التفاوت في التمثيل السياسي بين المجموعات الإثنية ، زاد من حدة التنافس والنزاع خاصة مع سعي المجموعات المهمشة الى الحصول على التمثيل المناسب .

---

[1] **Bamidele A. Ojo**, Nigeria's Third Republic: The Problems and Prospects of Political Transition To Civil Rule,(New york,Nova science Publishers,1998) PP,30-31.

[2] **Bamidele A. Ojo**, op.cit p,32.

[3] **Ibid**,pp,35-36

[4] **Orji Nkwachukwu**, "Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria," available from : www.depot.gdnet.org/.../1162382657_Theories_of_Ethpdf ,p168.

جدول رقم 3: يوضح نسب تمثيل الإثنيات في مختلف الحكومات بين سنتي 1960- 2004

Regime	North	Yourouba	Igbo	Niger Delta	Midell Belt
Balewa 1960	60	20	13	6.7	0
Gowon 1967	21	36	0	21	21
Murtala 1975	25	35	0	5	35
Saghari 1983	38	14.7	8.8	17.6	20.5
Buhari 1984	35	20	10	10	25
Obasanjo 2004	30	18	15	18	18

Source :**Orji Nkwachukwu**, "Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria," available from : www.depot.gdnet.org/.../1162382657_Theories_of_Ethpdf

يبين الجدول أعلاه حصول الشمال على نسب عالية التمثيل في الحكومة في السنوات الأولى ، كما يلاحظ تقارب كبير في التمثيل بين "**اليوروبا**" ، وهي إثنية ذات أغلبية مع اثنيات "**دلتا النيجر**" و" **الوسط** "، مما يؤجج الصراع حول المكاسب السياسية ، ضف الى ذلك تهميش إثنية " **الإيجبو** " رغم أنها من الإثنيات الكبرى ، مما ينقص عوامل الانتماء الى الدولة .

الفرع الثاني : المستوى الأمني

لقد كان التأثير السلبي للتعددية الإثنية على نيجيريا أمني بالدرجة الأولى ، وذلك بالنظر الى صعوبة التعايش بين المجموعات الإثنية ، والوصول في الكثير من الأحيان الى النزاع المسلح ، هذا ما هدد استقرار الدولة النيجيرية ، وما زاد الأمر سوءا هو بروز التنظيمات الإرهابية ذات الأصول الدينية ، وتبنيها من قبل المجموعات الإثنية ، خاصة مع تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال ، هذا ما ضاعف مخاوف الإثنيات الأخرى غير المسلمة ، فخلق حالة انفلات أمني كبرى ساهمت فيها العديد من الأسباب أهمها [1]:

1- انتشار التنظيمات المسلحة : ومن بين اهم التنظيمات المسلحة نذكر ،" **حركة بوكو حرام**" في الشمال ، و"حركة تحرير **دلتا النيجر**" و "**حركة اليقظة لخدمة دلتا النيجر**" **Niger Delta Vigilant Service.**

[1] **بشير شايب** ، مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات ، نيجيريا نموذجا ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011 ، ص ص 100-101.

2- استخدام العنف كوسيلة للحصول على مكاسب سياسية : من قبل الجماعات الإثنية .

3- انتشار السلاح : خاصة مع انتشار الحركات الإرهابية على طول منطقة الساحل والصحراء .

4- استعمال الدين لأغراض عدائية .

5- الاستعمال المفرط للقوة المنظمة : من طرف الدولة في التصدي لمطالب الجماعات ، حيث أدت الإجراءات العسكرية غير المدروسة إلى زعزعة الأمن وزيادة حدة التوترات ، ويرجع ذلك إلى أن كل تدخلات الجيش في إخماد التوترات ومظاهر العنف وبؤر الصراعات ، تتم من دون آفاق حل سياسي أو اقتصادي.

وبالنظر الى الحصيلة الكبرى من عدد المواجهات بين المجموعات الإثنية ، فإن التعددية الإثنية شكلت تهديدا حقيقيا لاستقرار الدولة النيجيرية ، لأن تماسك الدولة من تماسك مكوناتها .

جدول رقم 4: يوضح النزاعات التي وقعت بين الإثنيات ما بين عام 1999 - 2002.

التاريخ	الحدث
- 09 جوان 1999	- تجدد الصراع الإثني في ولاية Delta
- 18 جويلية 1999	- اشتباك مسلح بين تجار من الهوسا وتجار من الإيجبو في ولاية Ogun
- 26 نوفمبر 1999	- اشتباك مسلح بين تجار من الهوسا وتجار من اليوروبا في ولاية lagos
- 26 جانفي 2000	- اشتباكات بين اثنية الإيجبو وإثنيات أخرى في ولايةBayelsa
- 30 جانفي 2000	- اشتباكات إثنية في ولاية Edo
- 02 فيفري 2000	- نزاع على الحدود بين إثنية الإيجبو وإثنيات أخرى في ولاية Cross River
- 16 مارس 2000	- تجدد القتال بين إثنية Eleme و إثنية Okirika في ولايةRivers
- 08 أفريل 2000	- اشتباك بين الحكومة المحلية وإثنية الإيجبو في ولاية Edo
- 18 ماي 2000	- صدام بين مزارعين من إثنية اليوروبا ومربي ماشية من الفولاني في ولاية Oyo
- 05 جوان 2000	- اشباكات بين اليوروبا والحكومة في ولاية Ondo
- 12 جوان 2000	- اشتباك بين إثنية Ikot Offiong و إثنية Oku-Iboku في ولاية Cross River
- 01 جويلية 2000	- اشتباك إثني في ولاية Ondo
- 21 جويلية 2000	- تجدد الإشتباك بين إثنية Ijaws وإثنية Urhobos في ولاية Delta
- 12 أوت 2000	- اشتباك بين الحكومة المحلية وإثنية الإيجبو في ولاية Abia
- 16 أكتوبر 2000	- اشتباك مسلح بين تجار من الهوسا وتجار من الإيجبو في ولاية lagos
- 11 ديسمبر 2000	- اشتباكات إثنية في ولاية Osun
- 13 مارس 2001	- اشتباكات إثنية في ولاية Ondo

– 12 ماي 2001	– اشتباكات بين إثنية Odimodu و إثنية Ogulagba في ولاية Delta
– 12 جويلية 2001	– عنف إثني في ولاية Nasarawa
– 02 فيفري 2002	– اشتباكات بين إثنية Oodua و إثنية الهوسا في ولاية lagos
– 26 فيفري 2002	– اشتباكات بين إثنية Apprapum و إثنية Osatura في ولاية Cross Rivers
– 10 مارس 2002	– شباب من إثنية Ebira يثورون على الحكومة المحلية في ولاية
– 30 مارس 2002	– إشتباكات بين أنصار العديد من الأحزاب في ولاية Kwara
– 31 أوت 2002	– إشباكات بين الكثير من الإثنيات في ولاية Ekiti
– 03 سبتمبر 2002	– إشباكات بين اليوروبا و الكثير من الإثنيات في ولاية Ondo

Source: Saheed Zakaree, S. Egwaikhide C.I, Impact of Social Crises on Economic Development: Theoretical Evidence from Nigeria, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 2 No. 6; June 2012,pp178-179.

يبين الجدول أعلاه النزاعات التي حدثت بين المجموعات الإثنية في نيجيريا في فترة ثلاثة سنوات فقط ، وهو ما يعطي أكثر من إشارة على أن التعدد الإثني سبب حالة لا أمن كبرى في نيجيريا .

المطلب الثاني : على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

أثرت التعددية الاثنية على نيجيريا تأثيرا سلبيا بالغا ، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، فعلى الرغم من أن نيجيريا تعتبر من الدول ذات ترتيب متقدم اقتصاديا ، إلا أن ذلك لا ينعكس على الواقع المعيشي للمواطن النيجيري ، كما أن عمليات العنف الناتجة عن التعصب الإثني ساهمت ، في انقسام مجتمعي هدد استقرار الدولة وتماسكها.

الفرع الأول : على المستوى الاجتماعي

أدت التعددية الإثنية وما يصاحبها من مشاكل ونزاعات وعنف الى تدمير الحياة الاجتماعية ، لما سببته من انقسامات في العائلات والمجتمعات ، فضلا عن التناحر بين المجموعات الإثنية وداخلها ، كما يشهد النيجيريون الكثير من حالات العنف الناتج عن التعصب الإثني ، من حالات اغتيالات وتفجيرات وتخويف وتدمير للممتلكات ، وتعتبر الزيادة في أعمال العنف في السنوات الأخيرة خاصة مع بروز حركات مسلحة ذات توجهات دينية متعصبة ، مثل " **بوكو حرام** " ، عائقاً أمام عجلة التقدم الاجتماعي والازدهار ، حيث تخلق واقعاً صعباً للعيش والتعايش ، فمثلا لا يستطيع أفراد من إثنيات مثل اليوروبا

والإيجبو المسيحيتين ، العيش في الشمال الذي تعيش فيه إثنيات الهوسا والفولاني المسلمة ، مما قلل العلاقـــات الاجتماعية بين النـــاس وفقدان الثقة بينهم ، فأدخل المجتمـــع في دائـــرة العنف المرتبط بالانتقام ، وهو ما يطيل عمر النزاعات الإثنية ويمددها ، كما أنه كثيراً ما تعطلت الأنشطة الاجتماعية مثل الزواج والرياضة والعبادة بسبب العداء الإثني ، كما أن النزاعات الإثنية غالباً ما أدت الى وقف الأنشطة التعليمية ، وهو ما يحرم التلاميذ من الدراسة ويعرضهم للآفات الاجتماعية .[1]

لقد أدى التفاعل السلبي للإثنيات الى انتشار الخوف ، وانعدام الأمن في البلاد ، وتوقف الأنشطة الاجتماعية ، وهو ما يثقل كاهل الدولة ويهدد بتفكك مجتمعها .

الفرع الثاني : على المستوى الاقتصادي

لقد كان للتعددية الإثنية أثر بالغ على الجوانب الاقتصادية خاصة أثناء النزاعات الإثنية ، من خلال تحويل الأموال والعائدات لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، على حساب التنمية الاقتصادية ، حيث تشير دراسة قامت بها الباحثة " **نجوزي إيجوما**" **Ngozi Ijeoma** من جامعة "**نامدي أزيكيوي**" في ولاية **أوكا** بنيجيريا **Nnamdi Azikiwe University, Awka** ، أن الناتج المحلي للفرد ينخفض خلال فترة النزاعات الإثنية بمعدل سنوي قدره 2.2 % ، كما تؤدي النزاعات الى نقص استغلال الموارد الطبيعية والزراعية ، وكذلك خفض قدرة الفرد على المساهمة الضريبية ، بسبب تضرر أعماله التجارية ، وذكرت الدراسة الكثير من الآثار السلبية لمشكلة التعددية الإثنية والنزاع الإثني على الاقتصاد منها [2]:

- انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي .
- زيادة الإنفاق العسكري على حساب التنمية الاقتصادية .
- انخفاض معدلات النمو الزراعي بسبب نشوب النزاعات في مناطق كثيرة .
- تدمير راس المال البشري والمادي .

[1] **Aver Tyavwase Theophilus And a group of researchers,** Political Violence and its Effects on Social Development in Nigeria, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 17; September 2013Pdf على الموقعhttp://cutt.us/qQewv

[2] **Ngozi Ijeoma,** Impact of Cost of Conflict on Economic Development in Nigeria, International Journal of Open Scientific Research IJOSR Vol.2, No. 1; February 2014Pdf على الموقع http://cutt.us/3JmTz

- تعطيل الكثير من الأنشطة الاقتصادية .
- الاهتمام بالرعاية الاجتماعية بعد النزاعات له آثار عكسية على النمو الاقتصادي .
- الكلفة الكبيرة لإعادة الاعمار .
- اعاقة التبادل التجاري المحلي والدولي .
- تأثير النزاعات على الأراضي الزراعية المزروعة بالألغام ، وهو ما يخلق مشكلة في توفير الغذاء .

كل هذه الآثار السلبية للنزاعات الاثنية أدت الى تعطيل الاقتصاد والأنشطة التجارية والزراعية ، وهو ما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: النماذج والآليات الممكنة لتجاوز الانقسام الإثني

أثار التعدد الإثني الذي يميز نيجيريا ، مشكلة للمستعمر البريطاني وكذلك للدولة النيجيرية بعد الاستقلال ، لذلك سعت نيجيريا منذ استقلالها الى ايجاد سبل وآليات للحفاظ على وحدة وتماسك واستقرار أركان الدولة من التفكك والتجزئة ، وإيجاد قواسم مشتركة يجتمع عليها كل النيجيريين ، كما أن الباحثين والدارسين للتعدد الإثني اهتموا كذلك بالوصول الى آليات ونماذج يمكن تطبيقها لإدارة التعدد الإثني .

المطلب الأول : نماذج لإدارة التعددية الإثنية في نيجيريا

في دراستهم للدول ذات التعدد الإثني ، حدد الباحثون العديد من النماذج لمحاولة إدارة هذا التعدد من خلال تجارب واقعية في العديد من دول العالم ، ولدراسة إدارة التعدد الإثني في نيجيريا تم تحديد ثلاث نماذج وهي : نموذج التحكم ، نموذج الوطن المشترك والنموذج التوافقي .

الفرع الأول : نموذج التحكم (The Control Model)

تم تطوير نموذج التحكم من قبل "**إيان لوستيك**" **(Ian Lustick)** ، استنادا إلى النظام السياسي الإسرائيلي في التعامل مع الأقلية العربية في فلسطين ، وهو نموذج لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال السماح للأغلبية أن يكون لها سيطرة شبه كاملة على الأقلية "نظام الأغلبية الديكتاتورية لتعزيز مصالح الأغلبية المسيطرة على حساب الأقلية التي تسيطر عليها ، وتقليصها إلى درجة التبعية والخضوع ينبغي أن يكون واضحا أن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه على نيجيريا ، حيث لا يوجد تمييز واضح بين "الأغلبية"

و "الأقلية" في البلاد، إلى جانب ذلك غالباً ما أثارت محاولات مجموعة واحدة للسيطرة على مجموعة أخرى ردود أفعال سلبية مضادة من قبل مجموعات أخرى في نيجيريا ، وهو ما خلف عدم الاستقرار والنزاع في الكثير من الفترات .[1]

الفرع الثاني : نموذج الوطن المشترك(The Shared Homeland Model)

وقد طور "**محمد ربيع**" نموذج الوطن المشترك للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي ، واعترف بالواقع السياسي للقومية والإثنية ، ولذلك يدعو إلى الفصل السياسي للجماعات غير الراغبة أو غير القادرة على التعايش السلمي في ظل نظام سياسي واحد ، ومرة أخرى ينبغي أن يكون واضحا أنه لا يمكن تطبيق هذا النموذج على نيجيريا ، لأنها تحوي أكثر من 250 مجموعة إثنية تشترك في الأراضي النيجيرية لعقود عديدة على الأقل ، وحتى على مدى قرون ، ونتيجة لذلك لا توجد حدود متميزة يمكن رسمها بينها ، فأي محاولات للقيام بذلك ستؤدي الى عواقب وخيمة ، ليس فقط في سياق نيجيريا ، ولكن في السياق الأفريقي أيضا ، وستكون ضد الفهم الدولي الصريح لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن الحدود الاستعمارية سيتم الوفاء بها والتفاهم الذي يستهدف بالضبط الحفاظ على المربع مغلق.[2]

الفرع الثالث : النموذج التوافقي (The Consociational Model)

النموذج التوافقي ليس مثالياً أيضاً ، ولكنه أكثر قابلية للتطبيق على نيجيريا من الاثنين السابقين ، والذي قام بوضعه "**أريند ليجبهارت**" **(Arend Lijphart)** استنادا إلى تجربة هولندا السياسية ، وهو نموذج لتقاسم السلطة ينظر إلى مجموعات إثنية أو ثقافية مختلفة كشركاء مهتمين بالتغلب على خلافاتهم لجعل النظام يعمل ، وبالتالي مستعد للتفاوض وتقديم التنازلات ، وهذا النموذج لا يفترض فقط وجود قيادة شرعية لتمثيل كل مجموعة ، بل أيضًا أن المفاوضات بين المجموعات تتم من قبل هؤلاء القادة الذين لديهم القدرة على تجنب مخاطر الصراع بين المجموعات من خلال التفاوض ، وينبغي تطبيق هذا النموذج أيضا باستخدام النهج التكاملي والذي يهدف إلى دمج مصالح الأعداء من خلال الحلول التي

[1] **Rian Leith,Hussein Solomon,**op,cit

[2] op.cit.

تلبي احتياجاتهم المتبادلة دون التضحية بمطالبهم الأساسية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء علاقات تعاونية جديدة تسهل تحقيق أهداف متناقضة ظاهريًا. [1]

ويمكن تطبيق ذلك على نيجيريا من خلال ثلاثة مستويات رئيسية وهي : القيادة السياسية أو الحكومة الفيدرالية ، حكومات الولايات وقادة مختلف المجموعات الإثنية ، وبموجب مبادرة من الحكومة الفيدرالية ، يمكن تحديد القيادات المختلفة للمشاركة في عملية مفاوضات أفقيا وعمودياً ، أفقيا(مثل الرئيس وحكومته مع الجمعية الوطنية أو بين المجموعات على مستوى القاعدة الشعبية ، إلخ) وعموديًا(على سبيل المثال الحكومة الفيدرالية مع حكومات الولايات)،خلال هذه المحادثات يجب التقليل في المحادثات التمهيدية من شأن قضايا مثل الأيديولوجية والدين والانتماء الإثني إلى الحد الأدنى، حيث يتم تشكيل أساس للمحادثات والمفاوضات في المستقبل ، ويمكن بعد ذلك تكثيف هذه المحادثات تدريجيا وتوسيعها لتشمل قضايا أخرى أيضا، وينبغي التأكيد على أن هذه العملية يجب أن تكون شاملة وتمثيلية قدر الإمكان. [2]

كذلك ينبغي إدخال درجة أعلى من المركزية الحكومية ، من أجل التحايل على العديد من مشاكل الماضي ، وكمثال على ذلك ينبغي إبقاء عدد الولايات إلى أدنى حد ممكن ، حيث كثف انتشارها التنافس على الموارد الفيدرالية في الماضي ، وأسهم ذلك في نشوب صراع إثني وتجزئة ، ومن الواضح أن درجة أعلى من مركزية الدولة ستؤدي إلى توحيد نيجيريا ، ولكنها لن تنجح في تحقيق ذلك بمفردها، حيث ينبغي أن يكون مصحوبا ببناء الأمة وتشكيل هوية نيجيرية مشتركة تقوم على الرمزية والوطنية ، ودمج الرموز التي تعتز بها المجموعات الإثنية المختلفة قدر الإمكان في الرموز الجديدة كليًا ، والبديل هو أن يتم إدخال مجموعة جديدة تمامًا من الرموز في عملية التفاوض ، كما أن نظام الأحزاب المحدود سيكون أكثر فعالية من النظام المتعدد ، لأنه سيجبر الأحزاب السياسية على كسب الدعم على المستوى القومي بدلاً من الاعتماد على أسس الدعم التقليدية المعتمدة على النزعة الإثنية ، والمساهمة في بناء دولة موحدة حيث سيرى كل شخص نفسه على أنه نيجري أولاً وقبل كل شيء. [3]

[1] **Ibid**,.

[2] **Uma Agwu Onwunta,** The impact Of Ethnicity On The Missional Strategies within The Presbyterian Church Of Nigeria**,** Dissertation presented for the Degree of Doctor of Theology in Missiology, University of Stellenbosch, 2006,pp,175-180.

[3] **Uma Agwu Onwunta,** op.cit ,p,203.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تكون نتائج المفاوضات متضمنة في دستور، يحدد بوضوح جميع جوانب الأنظمة السياسية والأنظمة الأخرى على النحو المتفق عليه بين الأطراف المتفاوضة ، و ينبغي أن يشكل ميثاق حقوق الإنسان جزءاً رئيسياً من هذه الوثيقة ، في حين ينبغي أن ينص الدستور بوضوح على أحكام لإرساء مبدأ سيادة القانون ، ومن المهم كذلك أن تظل أحكام الدستور متجذرة في الواقع ، كما ينبغي تقوية السلطة القضائية بشكل كاف لدعمها.[1]

المطلب الثاني : آليات الدولة النيجيرية للحد من الانقسام الإثني

نظراً لإدراك الدولة النيجيرية لصعوبة إدارة التعددية الإثنية ، حاولت منذ استقلالها تدعيم الوحدة الوطنية واستقرار الدولة ، ورأب صدع الانقسامات الإثنية من خلال مجموعة من الآليات ، وعلى مختلف المستويات : السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والأمنية .

الفرع الأول : الآليات السياسية

لقد سعت الدولة النيجيرية منذ استقلالها ، الى محاولة ايجاد السبل والآليات الكفيلة بالحفاظ على الأبعاد الجغرافية والمجتمعية الموروثة عن الاستعمار البريطاني ، وفي هذا الجانب أقامت النظام الفيدرالي كنظام حكم ، لما يتميز به من هامش حرية بالنسبة للأقاليم أو حكومات الولايات ، وفي اطار هذا النظام قامت بعدة اصلاحات منها [2]:

- إنشاء لجنة الشخصيات الاتحادية والتي تضمنها دستور 1979 ، وذللك لضمان التوزيع العادل للفرص في الدولة .
- تنصيب لجان فيدرالية تشاوريه تظم قادة المجموعات الإثنية .
- زيادة عدد الولايات لمنع تكتل الإثنيات ، فمن 3 ولايات إبان الاستقلال الى 36 ولاية حاليا .
- ضمان التمثيل العادل للولايات بغض النظر عن انتماءات الأفراد الإثنية .
- عدم السماح بإنشاء أحزاب ذات طابع إثني ، وذلك منذ دستور 1979.

[1] **Ibid**, pp,266-265.

[2] **Article 14 of the Constitution of the Federal Republic of Nigeria 1999**

-تشكيل حكومـــات الإتحـــــاد على نحو يعكس الطابـــع الفيدرالي والحاجة الى تعزيز الوحدة الوطنية ، وضمان عدم وجود أغلبية لأي مجموعة إثنية في الحكومة ، وهو ما نصت عليه المادة 14 من دستور 1999.

-إنشاء لجنة خدمات الشباب **(NYSC)** عام 1973 ، وهي عبارة عن خدمة إلزامية لمدة سنة لخريجي الجامعات ، للعمل في ولايات غير ولاياتهم لتعزيز التناغم الإثني .

-انتهاج منهج حقوق الإنسان منذ عام 1999 ، وقد تم تقديم نهج حقوق الإنسان لإدارة النزاعات الإثنية في نيجيريا من قبل لجنة "**ويلنك**"* لضمان المساواة والحرية وعدم التمييز في الدستور كوسيلة رئيسية لتهدئة مخاوف الأقليات والحد من نطاق التمييز ضدهم، وهو ما ورد في الفصل الثالث (الأقسام 41-54) من دستور 1999.

-تحييد المؤسسة العسكرية واتخاذها طابع فيدرالي لا يعكس توجه إثني .[1]

الفرع الثاني : الآليات السوسيو اقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية مفتاح الإدارة الفعالة للتعدد الإثني في نيجيريا، حيث يجب أن تدار الإيرادات من النفط على وجه الخصوص ، بحيث يرى كل مجتمع فوائد كبيرة تنطلق من مشاركته السلمية في كل من العمليات السياسية والاقتصادية ، بدلا من التنافس مع بعضها البعض على الموارد الاتحادية ، و يجب أن تظل الحكومة الفيدرالية هي المسئول الأول عن هذه الإيرادات ، لهذا خصصت الدولة 30% من الإيرادات ، سواء من النفط أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، إلى المنطقة التي يتم توليدها فيها، كما قامت الدولة بإشراك القادة المحليين في عملية صنع القرار حول كيفية تخصيص الموارد ، كما أولت الدولة أهمية خاصة للاهتمام بالحالة الاقتصادية في الشمال الفقير، من خلال التركيز على قضايا مثل الأمية وتنمية التجارة والصناعة ، وتحسين الأساليب الزراعية وتطوير البنية التحتية ، كما قامت بتشجيع الجنوبيين على المشاركة في برامج التعليم الممولة على المستوى الاتحادي

* سميت لجنة ويلنك على اسم هاري ويلينك ، نائب رئيس جامعة كامبريدج سابقًا ورئيسًا للجنة مكلفة للنظر في المخاوف التي عبرت عنها مجموعات الأقليات الإثنية .أنظر الموقع : http://nigerianwiki.com/Willink_Commission.

[1] **Olayiwola Victor Ojo,** ethnic diversity In Nigeria: A Purview OF Mechanism For National Integration, Afro Asian Journal of Social Sciences Volume VII, No III Quarter III 2016,pp,8-9.

والخاصة بالشمال ، كما حاولت إحداث تغييرات وتحسينات إيجابية في مستويات معيشة السكان والقضاء على عدم المساواة بينهم. [1]

كما قامت الدولة النيجيرية في اطار تحسين سبل المعيشة والقضاء على الفقر بإطلاق العديد من البرامج و المشاريع أهمها :

- مشروع تنمية الزراعة وتطوير المجتمعات المحلية في ولاية "**سوكوتو**" بتكلفة 17.2 مليون دولار أمريكي عام 1993.
- مشروع تنمية الزراعة والمجتمعات المحلية في ولاية "**كاتسينا**" بتكلفة 29 مليون دولار أمريكي عام 1994.
- مشروع التنمية الزراعية المشتركة بين الولايات بتكلفة 56.4 مليون دولار أمريكي عام 1997.
- برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي بتكلفة 101.6 مليون دولار أمريكي عام 2003 .

برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في "**دلتا النيجر**" بتكلفة قدرت بـــ : 82.2 مليون دولار أمريكي عام 2005.[2]

كما قامت نيجيريا بخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي من خلال التعامل مع البطالة ، و معالجة التضخم ووضع البنية التحتية اللازمة لخلق بيئة مواتية للشركات الأجنبية ، حيث أن الاقتصاد النيجيري يحتل المرتبة الأولى افريقيا والخامسة والعشرين عالمياً . [3]

ولكن رغم هذا الثراء الاقتصادي الكبير والمتقدم ،إلا أن «أغلب الشعب النيجيري يعيش بأقل من دولارين يوميا»[4]، وهو يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول رشادة التسيير .

---

[1] **Saheed Zakaree, S. Egwaikhide C.I**, Impact of Social Crises on Economic Development: Theoretical Evidence from Nigeria, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 2 No. 6; June 2012,pp,182-183.

[2] **تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** ماي 2006 على الموقع : https://maintenance.ifad.org/documents/10180/e332de1b-5110-46c2-bd95-51e36380e544

[3] سميحة ناصر خليف ، **ترتيب دول العالم اقتصادياً** ، على الموقع : http://cutt.us/cSTE تاريخ الزيارة 2018/04/15.

[4] **موقع الأسواق العربية** ، على الرابط :http://cutt.us/9xxID تاريخ الزيارة :2018/04/15.

خاتمة

الخاتمة :

ختامًا وعلى ضوء كل ما سبق ، فإن التعددية الإثنية ظاهرة قديمة قدم الانسان ، ولكنها كمصطلح تعتبر حديثة بالنسبة للأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع ، نظراً لتجدد الاهتمام بها وارتباطها بظواهر اجتماعية وسياسية معاصرة ، تعاني منها الدولة في ظل تحولها الى نزاعات ، لتتخطى في كثير من الأحيان حدود الدولة ، لتصبح مشكلة يهتم بها المجتمع الدولي ككل.

والتعددية الإثنية هي سمة الكثير من الدول والمجتمعات ، وهي تنوع اجتماعي يزيد من ثراء الدولة الثقافي ويساهم في ازدهارها السياسي والاقتصادي ، إذا ما تعايش أفراد الإثنيات مع بعضهم البعض ، وقد ينعكس سلباً على صعيد بناء الدولة إذا ما أثيرت مشكلة الخصوصية ، مما قد يؤدي الى حدوث نزاعات إثنية تهدد استقرار الدولة وبقائها.

وشكلت ظاهرة التعددية الإثنية محور اهتمام الباحثين ، حيث حاولوا ايجاد استراتيجيات لإدارتها على وجه يضمن استقرار الدولة وبقائها ، فكانت الاستراتيجية التساومية والتي تنطوي على مجموعة من الآليات ؛ منها الاستيعابية ، تقاسم السلطة ، آلية اللامركزية أو النظام الفيدرالي والآلية التوافقية لاقتسام السلطة ، وهناك أيضاً الاستراتيجية القسرية كنموذج لفرض وبسط الدولة هيمنتها ، ضمن آليات وسياسات الإخضاع والعزل أو حتى الترحيل والإبادة ، ولقد كانت سياسة نيجيريا خليطا بين الاستراتيجيتين ، حيث قامت بإتباع استراتيجية تساوميه من خلال محاولة دمج الإثنيات وخلق هوية وطنية جديدة ، وإنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية ، يشارك فيها الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية ، كما قامت كذلك في هذا الاطار بتبني الفيدرالية كنظام حكم لامركزي يعطي بعض الخصوصية للأقاليم ، ولكن هذا لم يمنع نيجيريا من استخدام استراتيجيات قسرية في تعاملها مع بعض الإثنيات ، من خلال الاستعمال المفرط للقوة وتهميش بعض الإثنيات ، كما حدث مع إثنية الإيجبو بعد حرب " البيافرا ".

كما حاول الباحثين في مجال العلوم السياسية اعطاء الظاهرة بعداً نظرياً ، من خلال مجموعة من المقاربات مثل المقاربة التعدية المجتمعية والمقاربة الإثنوواقعية والمقاربة البنائية ، فالمقاربة التعددية المجتمعية انطلقت من دراسة مجتمعات افريقيا وجنوب شرق آسيا ، حيث اعتبرت أن المجتمعات التعددية مجتمعات تم تجميعها بجوار بعضها ، بحيث تحافظ كل واحدة على تكاملها الداخلي واستقلالها الذاتي ، مما طرح اشكالية اندماجها ، أما المقاربة الإثنوواقعية فجاءت عقب نهاية الحرب الباردة ، مع ظهور تغيرات في بنية النظام الدولي ، وطرحت فكرة المعضلة الأمنية والتي سببها الخوف والقلق ، وهي

حسبها سبب النزاعات الإثنية ، لتطرح البنائية نفسها كبديل للنظريات السائدة ، من خلال تحليل كيفية التعامل في البيئة الداخلية من خلال التركيز على الهوية ، وحدوث أزمة الهوية حسب البنائية يؤدي الى النزاع .

وتعتبر القارة الافريقية فسيفساء من التنوع المجتمعي والتعدد الإثني يميز أغلب دولها ، وتعد نيجيريا نموذجاً بارزاً لهذا التنوع ، حيث تعتبر نيجيريا واحدة من أكثر دول افريقيا والعالم من حيث التنوع الإثني ، حيث تحوي نيجيريا أكثر من 250 مجموعة إثنية يشكلون سكانها البالغ عددهم أكثر من 180 مليون نسمة .

وتحديد الهوية النيجيرية أمر معقد وشديد الصعوبة ، حيث توجد مجموعات إثنية صغيرة ولكنها تصنف ضمن مجموعة أكبر ، لذلك استخدمنا اللغة كمعيار لتصنيف المجموعات الإثنية ، فتم تحديد ثلاثة مجموعات إثنية كبرى وهي : الهوسا فولاني ، اليوروبا والإيجبو ، كما اعتمدنا كذلك عل التقسيم الاقليمي كمعيار للتصنيف ، حيث تقسم نيجيريا الى 6 أقاليم تضم 36 ولاية .

وقد لعب الاستعمار البريطاني دوراً بارزاً في تغيير ملامح المجتمع النيجيري ، من خلال ضم إثنيات جديدة من الكامرون بعد اقتسام جزء منها مع فرنسا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وضمها الى نيجيريا ، نشر المسيحية وسياسات التفرقة التي اتبعتها مع المجموعات الإثنية ، لإبقائها بعيدة عن بعضها البعض للحفاظ على الانقسام .

ولم تكن نيجيريا أبداً دولة متجانسة ، بحكم التنوع الذي يميز تركيبتها المجتمعية ، فبعد استقلالها عن الاستعمار البريطاني بوقت قصير، بدأت معركة البحث عن المكانة والهيمنة من قبل المجموعات الإثنية ، وهو ما برز في حرب البيافرا سنة 1967 وانقسام نيجيريا وتأسيس دولة داخل الدولة ، بالإضافة الى الكثير من النزاعات التي ميزت تاريخ نيجيريا المستقلة مثل نزاع دلتا النيجر .

وقد ساهمت الكثير من العوامل في تفاقم مشاكل التعددية الإثنية في نيجيريا ، منها السياسية كغياب الديمقراطية والفساد الاداري وتهميش بعض الإثنيات ، ومنها الاقتصادية كمشكلة تقاسم الموارد وسوء الإدارة الاقتصادية ، ومنها عوامل اجتماعية كالقبلية والتعصب الديني .

لقد تركت هذه العوامل وغيرها ، آثاراً سلبية وتهديد حقيقي لوحدة واستقرار الدولة النيجيرية ، تجلى في الكثير من المناحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية :

– فعلى المستوى السياسي ، تعتبر الانقلابات العسكرية الثمانية التي شهدتها نيجيريا ، أكبر دليل على عدم الاستقرار السياسي ، وصراع الإثنيات للوصول الى السلطة

– أما على المستوى الأمني وبالنظر الى الحصيلة الكبرى لعدد المواجهات بين المجموعات الإثنية ، لأكبر دليل على المشاكل التي خلقتها التعددية الإثنية ، إضافة الى انتشار التنظيمات المسلحة ، واستخدام العنف كوسيلة للحصول على مكاسب سياسية .

– كما أن التعددية الإثنية وما صاحبها من مشاكل ونزاعات وعنف ، أدت الى تدمير الحياة الاجتماعية مسببة انقسامات في العائلات والمجتمعات ، مما قلل العلاقات الاجتماعية بين الناس وأفقد الثقة بينهم ، فأدخل المجتمع في دائرة العنف المرتبط بالانتقام .

– كما أثرت التعددية الإثنية تأثيراً بالغا على الجوانب الاقتصادية لنيجيريا ، خاصة مع كثرة النزاعات الإثنية ، من خلال تحويل الأموال والعائدات لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية .

لقد أدركت الدولة النيجيرية صعوبة إدارة التعددية الإثنية منذ الاستقلال ، لذلك حاولت تدعيم وحدتها الوطنية واستقرار الدولة ، من خلال آليات سياسية وأخرى سوسيو اقتصادية ، حيث من الناحية السياسية قامت نيجيريا بتبني الفيدرالية كنظام حكم ، تماشيا مع طبيعتها المجتمعية ولما تتميز به من هامش حرية بالنسبة للأقاليم ، كما قامت نيجيريا بعدة اصلاحات لدعم الحوار بين المجموعات ، من خلال تنصيب لجان فيدرالية تشاورية تضم قادة المجموعات الإثنية ، واقتسام السلطة وضمان تشكيل حكومات الإتحاد على نحو يعكس الطابع الفيدرالي ، وتدعيم حقوق الانسان ، كما قامت على المستوى سوسيو اقتصادي ، بإحداث تغييرات وتحسينات على معيشة السكان والقضاء على عدم المساواة ، وتقسيم الموارد والعائدات بالعدل على السكان ، وتخصيص نحو 30 % من الايرادات الى المنطقة التي تم توليدها فيها ، كما قامت في اطار تحسين سبل المعيشة والقضاء على الفقر بإطلاق العديد من البرامج والمشاريع .

ولكن وعلى الرغم من مجهودات الدولة النيجيرية لاحتواء وإدارة التعددية الإثنية ، إلا أن من الواضح أنه لا يزال يتعين عليها عمل الكثير ، خاصة في ضوء تصاعد التوترات والنزاعات الإثنية في الآونة الأخيرة .

فهرس الجداول والأشكال :

1- فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	توزيع المجموعات الإثنية الكبرى في نيجيريا	39
02	توزيع المجموعات الإثنية الكبرى حسب الولايات والمناطق	40
03	نسب تمثيل الإثنيات في مختلف الحكومات بين سنتي 1960-2004	55
04	النزاعات التي وقعت بين الإثنيات ما بين عام 1999-2002	57-56

2- فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	خريطة دولة نيجيريا	38
02	خريطة جمهورية بيافرا سنة 1967	45
03	خريطة مناطق النفط والنزاع في دلتا النيجر	46

المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية :

أ -الكتب:

1- إبراهيم البغدادي عبدالسلام ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقيات في إفريقيا.**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993) .

2- أبو العينين محمود ، **إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**،(ط1، ليبيا :غريان ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ،ط1، 2008) .

3- أمل محمد إمام أحمد،**الإثنية والنظم الحزبية في أفريقيا**،(ط1، مصر:القاهرة ، المكتب العربي للمعارف ، 2015).

4- حسن حمدي عبد الرحمن ، **التعددية وأزمة بناء الدولة الإسلامية في افريقيا** ،(القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1996) .

5- حسن حمدي عبد الرحمن ، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية** ،(القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1998) .

6- حسن قدرماري باكر ، **دولة نيجيريا** ،(السودان :الخرطوم ،المركز الاسلامي الإفريقي ، 1986).

7- راغب شاهين عبد العزيز ، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل** ،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011) .

8- عبيد أبو شهيوة مالك و محمد خلق محمود،**الإيديولوجيا والسياسة**،(ليبيا:دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993).

9- الغرب موسى عايدة ،**جذور العنف في الغرب الإفريقي : حالتي مالي ونيجيريا**(ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم ، 2015) .

10 - الغزالي حرب أسامة، **العنف و السياسة في الوطن العربي** ، (الأردن،:عمان ، منتدى الفكر العربي، 1987).

11-قادري حسين ، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (الجزائر : باتنة، منشورات خير الجليس،2007).

12-كامل محمد الخزرجي ثامر ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، (الأردن :عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004 ،).

13-المعيني خالد ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (سوريا : دمشق ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).

14-مهدي عاشور محمد، **التعددية الإثنية : إدارة الصرا عات واستراتيجيات التسوية** (الأردن:عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية، 2002).

15-نعمة فياض هاشم ،**نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية-والاقتصادية**،(ط 1، لبنان: بيروت ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

16-نولي أكوديبا ، **الحكم والسياسة في افريقيا** ترجمة مجموعة من الباحثين ، (ط 1 ، مصر: القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة ، 2000).

17-يوسف حتى ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان : بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985).

ب -الدوريات والمجلات العلمية :

1- أبو العنين محمود ، «**التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية** »، مجلة الدراسات الإفرقية، العدد الخاص ،1994 .

2- كواشي عتيقة وحموته صابر، «**النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا** »،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 12 ، جانفي 2018.

ج -الرسائل الجامعية:

1- بلعيد سمية، "**النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة)، كلية الحقوق العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري – قسنطينة –، 2010 .

2- بن عبد الرزاق حنان ، "**الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا من 1959**"، (ماجستير في العلوم السياسية غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2007 .

3- شايب بشير ، **مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات ، نيجيريا نموذجا** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011.

4- عديلة محمد الطاهر ، "**تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية -دراسة في المنطلقات والأسس-**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة) ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2015) .

5- يوسف فنك البلول احمد، **حركة بوكوحرام وأثرها على الأمن الإفريقي** ،(مذكرة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية غير منشورة) ،جامعة الزعيم الأزهري ، السودان ، (دون سنة).

د- القواميس والمعاجم والموسوعات:

1- عبد الفتاح عبد الكافي اسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (عربي–انجليزي)،(لبنان ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ،2011.

2- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط** ،جـ2، ط 3،القاهرة،شركة الأوفست الشرقية، 1985.

3- يحيى الجيلاني بن الحاج وآخرون، **القاموس الألفبائي**(بيروت: لبنان ،الأهلية للنشر،1997).

هـ - مواقع الإنترنت:

1- **تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** ماي 2006 على الموقع: https://maintenance.ifad.org/documents/10180/e332de1b-5110-46c2-bd95-51e36380e544

2- زقاع عادل، «**تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات و إسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤساساتي والبنائي**»، http// : www .geocities :com./adelzeggagh/intervention.htm

3- **موقع الأسواق العربية** ، على الرابط :http://cutt.us/9xxID

4- **موقع المعرفة :** https://www.marefa.org/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7

5- مولر جيري و هيباريمانا جيمس ، «**الصراعات الإثنية،هل هي صراعات المستقبل ؟وكيف يمكن تجنبها** ؟ »، مقال من الإنترنت ، http//www, altasamch ,net, /Article : assp=Id530

6- ناصر خليف سميحة ، «**ترتيب دول العالم اقتصادياً**» ، على الموقع : http://cutt.us/cSTE

7- **نايف حاج سليمان رائد** ، «**الاستقرار السياسي ومؤشراته**»، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، 2009/3/21. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

ثانيا : باللغة الاجنبية:

أ -الكتب:

1- Agwu Onwunta Uma**, The impact Of Ethnicity On The Missional Strategies within The Presbyterian Church Of Nigeria,** Dissertation presented for the Degree of Doctor of Theology in Missiology, University of Stellenbosch,.2006

2- Angstrom Jam ،**Realist perpectives on Ethnic conflit:The Emergence of Ethnic conflict**؛pdf

3- Bamidele A. Ojo, **Nigeria's Third Republic: The Problems and Prospects of Political Transition To Civil Rule**,(New york,Nova science Publishers,1998).

4- Horowitz Donald, **Strructure and strategy in Ethnic Conflict**, (USA, Washington: the world Bank, April 1998).

5- Lake David A ،Rotchild Donald ،**The international spread of Ethnic conflict:fear,diffusion,and Escalation**.(USA ,new jersey,Princeton, Princeton university press,1998).

6- Reilly Benjamin, **Democracy engineering in divided societies: electoral for conflict management**, (NewYork:Cambridge University press, 2nd edition: 2003).

7- Stack Joh and Heberon Louis **, The Ethnic Entanglement and intervention in world politics.** Praeger : green Wood, 1999.

ب -الدوريات والمجلات العلمية :

1- Iyoboyi Martins,**«Economic Growth and Conflicts: Evidence from Nigeria**», Journal of Sustainable Development Studies ,Volume 5, Number 2, 2014.

2- Victor Ojo Olayiwola**, « ethnic diversity In Nigeria: A Purview OF Mechanism For National Integration**», Afro Asian Journal of Social Sciences Volume VII, No III Quarter III 2016.

3- Zakaree Saheed, S. Egwaikhide C.I, **«Impact of Social Crises on Economic Development: Theoretical Evidence from Nigeria**», American International Journal of Contemporary Research

د- القواميس والمعاجم والموسوعات:

1- BENTON HELEN, **ENCYCLOPEDIA BRITANICA**, LONDON,1999

2- C.t.Oninons(ed) **The Shorter Oxford English Dictionary**, The Clarendon Press,Oxford,1956.

3- **Dictionnaire Larousse** ،Paris ،Larousse1982 .

4- **Encyclopaedia Britannica**, The new Encyclopaedia Britannica in 30 Volumes, 15th ed,(Chicago 3 Encyclopaedia,1978) ,vol 12

هـ - الوثائق :

1- **The Constitution of the Federal Republic of Nigeria 1999**.

و - مواقع الإنترنت :

1- Alme Kaitlyn , **«Colonial history of nigeria:Slave trade ressource extraction and the invention of a national territory**», http://cutt.us/o1tHL

2- Fanchette Sylvie, **Le delta du Niger (Nigeria), http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers11-03/010038054.pdf**

3- geiser Christian ,« **Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés»,**19.11.1998, p7sur:www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdF

4- http// dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/stability

5- http://worldpopulationreview.com/countries/nigeria-population/ A7

6- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Biafra_independent_state_map-en.svg

7- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ni.html

8- https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-nigeria.html

9- Ijeoma Ngozi**,** «Impact of Cost of Conflict on Economic Development in Nigeria, International Journal of Open Scientific Research» IJOSR Vol.2, No. 1; February 2014Pdf http://cutt.us/3JmTz

10- LEITH HUSSEIN SOLOMON RIAN**,** « **On Ethnicity and Ethnic Conflict Management in Nigeria»**, http://www.accord.org.za/ajcr-issues/on-ethnicity-and-ethnic-conflict-management-in-nigeria/ 26 FEB 2001

11- Moffu Cluicdio,« **Ethnicité en Afrique : l'implosion de la question nationale après la décolonisation»**, sur www.politique Africaine . com / numéros / pdf /066101. Pdf

12- Mustapha Abdul Raufu «**Ethnic Minority Groups in Nigeria – Current Situation and Major Problems»** December 5th,2010, http://cutt.us/je41l /

13- Nkwachukwu Orji, «**Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria, available**» from : www.depot.gdnet.org/.../1162382657_Theories_of_Ethpdf

14- Tyavwase Ave, **« The ophilus And a group of researchers, Political Violence and its Effects on Social Development in Nigeria»,** International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 17; September 2013Pdf http://cutt.us/qQewv

الفهرس :

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

تمهيد :.....14

المبحث الأول: ضبط مفاهيم التعددية الإثنية، النزاع الإثني، واستقرار الدولة.....15

المطلب الأول : مفهوم التعددية الإثنية 15

المطلب الثاني: مفهوم النزاع الإثني.....19

المطلب الثالث: مفهوم استقرار الدولة.....21

المبحث الثاني: استراتيجيات ادارة التعددية الاثنية 24

المطلب الأول: الاستراتيجية التساومية.....24

المطلب الثاني: الاستراتيجية القسرية.....26

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة.....28

المطلب الأول: المقاربة التعددية المجتمعية 28

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو- واقعية.....31

المطلب الثالث : المقاربة البنائية.....32

الفصل الثاني: واقع التعددية الإثنية في نيجيريا

تمهيد:.....36

المبحث الأول : التركيبة المجتمعية- الإثنية لدولة نيجيريا..... 37

المطلب الأول : معالم الانقسام المجتمعي- الإثني في نيجيريا.....37

المطلب الثاني : دور العامل التاريخي في تعميق الانقسام المجتمعي- الإثني في نيجيريا.....42

المطلب الثالث: تحول التعددية الإثنية إلى مشكلة "نزاع إثني" في نيجيريا.....43

المبحث الثاني: العوامل المفاقمة لمشكلة التعددية الإثنية في نيجيريا.....47

المطلب الأول : العوامل السياسية.....47

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية.....49

المطلب الثالث : العوامل الاجتماعية.....49

الفصل الثالث: تداعيات مشكلة التعددية الإثنية على وحدة واستقرار الدولة في نيجيريا وسبل تجاوزها

تمهيد :.....52

المبحث الأول : الآثار السلبية لمشكلة التعددية الإثنية على استقرار الدولة والمجتمع في نيجيريا...53

المطلب الأول : على المستوى السياسي والأمني.....53

المطلب الثاني: على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.....57

المبحث الثاني: النماذج والآليات الممكنة لتجاوز الانقسام الإثني.....59

المطلب الأول: نماذج لإدارة التعددية الإثنية في نيجيريا.....59

المطلب الثاني: آليات الدولة النيجيرية للحد من الانقسام الإثني.....62

الخاتمة :.....66

فهرس الجداول والأشكال :.....69

قائمة المراجع : 71

ملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز التحديات التي تطرحها التعددية الإثنية في إدارتها ، بالنسبة للدول التي تتميز تركيبتها المجتمعية بالتعدد والتنوع الإثني ، لما لها من تأثير قد يهدد استقرار الدولة وتفكك المجتمع ، إذا لم تستطع المجموعات الإثنية التعايش مع بعضها وبالتالي اثارة نزاعات بينها .

وتعد القارة الافريقية فسيفساء من التنوع المجتمعي والتعدد الإثني الذي يميز أغلب دولها ، وتعتبر نيجيريا نموذجاً بارزاً لهذا التنوع ، لما تحويه التركيبة المجتمعية النيجيرية من خليط يزخر بالكثير من الإثنيات .

وقد كان لظاهرة التعددية الإثنية كميزة للمجتمع النيجيري آثاراً سلبية كثيرة ، خاصة مع النزاعات التي حدثت بين مختلف المجموعات الإثنية ، مما جعل استقرار الدولة ووحدتها على المحك .

Abstract:

The study aims at highlighting the challenges posed by ethnic pluralism in its administration for countries whose societal composition is characterized by multiple and ethnic diversity, which have the potential to threaten the stability of the State and the disintegration of society if ethnic groups can not coexist and thus create conflicts between them.

The African continent is a mosaic of societal diversity and multi-ethnicism that characterizes most of its countries. Nigeria is a prominent example of this diversity, because the Nigerian community structure has a mix of many ethnicities.

The phenomenon of ethnic pluralism as a feature of Nigerian society has had many negative effects, particularly with conflicts between different ethnic groups, which has made the stability and unity of the State at stake.